



الرئيس: السيد بيتر تومسون (فيجي)

والهجرة عبر الحدود قد ازدادت بشكل كبير اليوم، وستواصلان التزايد في عالمنا المتزايد العولمة. وقد أصبحت تدفقات الهجرة المختلطة الواسعة النطاق ظاهرة شائعة، خاصة مع نشوب عدد غير مسبوق من النزاعات والأزمات في جميع أنحاء العالم، ناهيك عن استمرار العديد من التطورات السلبية في مناطق أخرى من العالم. وهناك أيضا اتجاهات جديدة آخذة في الظهور، مثل الزيادة في المشاكل البيئية المرتبطة بتغير المناخ والكوارث الطبيعية. وتختلف أسباب تنقل الأشخاص، ولكنها في معظم الأحيان مترابطة، وتتطلب اتباع نهج متبصر ومتعدد الأوجه، يتجاوز الاحتياجات الإنسانية والأمنية العاجلة. وعلاوة على ذلك، لا يمكن لأي بلد أن يتعامل مع هذا التحدي بمفرده نظرا للطابع المتأصل للهجرة الدولية والمتمثل في عبورها للحدود.

إن اجتماع اليوم يمثل بالفعل فرصة للعمل صوب اعتماد نهج أكثر تماسكا في التعامل مع حركات النزوح الكبرى للاجئين والمهاجرين عن طريق تعزيز الأطر القائمة ووضع نهج مبتكرة. وقد اخترنا التركيز على التحركات الكبيرة للمهاجرين

نظرا لغياب الرئيس المشارك، تولى الرئاسة الرئيس المشارك بالنيابة السيد توزاكا (جزر سليمان).

افتتحت الجلسة الساعة ١٦/٠٠.

الاجتماع العام الرفيع المستوى المعني بحركات النزوح الكبرى للاجئين والمهاجرين

البندان ١٣ و ١١٧ من جدول الأعمال (تابع)

التنفيذ والمتابعة المتكاملان والمنسقان لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما.

متابعة نتائج مؤتمر قمة الألفية

الرئيس المشارك بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة لمعالي السيد لازار كومانيسكو، وزير خارجية رومانيا.

السيد كومانيسكو (رومانيا) (تكلم بالإنكليزية): إن الهجرة قديمة قدم الحضارة البشرية، لكن الهجرة الداخلية

يتضمن هذا المحاضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحاضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>)



الأمر الذي نراه بصفة خاصة فيما يسمى بهجرة اليأس. ويجب الإقرار أيضا بقلق السكان المحليين ومعالجته بطريقة عادلة. وتؤمن رومانيا بنهج كلي شامل، يأخذ في الاعتبار النتائج والأسباب الجذرية لهذه الظاهرة. فلن يُكتب الاستمرار على المدى الطويل للاستجابة الشاملة لمسألة اللاجئين وسياسات الهجرة التي تتسم بحسن الإدارة إذا لم تتم معالجة الأسباب الجذرية لهذه التنقلات - على سبيل المثال، عن طريق بذل جهد حقيقي لمنع نشوب النزاعات وحلها. ولا يمكن تناول الهجرة بمعزل عن القضايا العالمية الأخرى. وبينما تختلف استراتيجيات العمل وتعتمد على التعاون بين البلدان الأصلية وبلدان العبور والمقصد، فلا يمكن تحويل الديناميات الحالية حقا إلا بتنفيذ الأحكام ذات الصلة في خطة عام ٢٠٣٠.

إن أوروبا تواجه تحديا على نطاق لم يسبق له مثيل بسبب الهجرة، الأمر الذي يتطلب اتخاذ إجراءات حازمة ووضع استراتيجية طويلة الأجل. والحل لا يكمن إلا في التعاون والعمل المشترك من جانب جميع الدول الأعضاء، مع الأخذ في الحسبان احترام المبادئ والقيم الأساسية. وما زالت رومانيا وستبقى جزءا من الاستجابة الأوروبية. وعلى الرغم من أننا لم نشهد تدفقات كبيرة للمشردين - سواء لاجئين أو مهاجرين - فإننا ندعم، وبروح من التضامن، الجهود المبذولة على مستوى الاتحاد الأوروبي وسنواصل العمل بطريقة مبدئية. وسنواصل دعم الحلول التي تجمع بين أدوات مبتكرة للعمل الإنساني والإئمائي والاقتصادي، يدعمها الحوار السياسي والشراكات. وبالإضافة إلى مساهمة رومانيا المالية، فهي تساهم أيضا بالموارد البشرية والوسائل التقنية من أجل تعزيز مراقبة الحدود، فضلا عن عمليات البحث والإنقاذ في البحر الأبيض المتوسط.

وتشكل هذه المجموعة من التدابير جزءا لا يتجزأ من مشاركتنا والتزامنا ومسؤوليتنا المشتركة مع البلدان والسكان الأكثر احتياجا. ونهدف إلى التركيز في جهودنا على التدابير

واللاجئين، إلا أن استراتيجيتنا يجب أن تصاغ في نطاق مناقشة أوسع بشأن الروابط القائمة بين الهجرة والتنمية والجهود الجارية لتحسين هيكل المعونة الدولية. وينبغي ألا ننسى أن اجتماع قمة اليوم يتبع عدة مبادرات دولية في هذا المجال، بما في ذلك أول مؤتمر قمة عالمي على الإطلاق للعمل الإنساني والذي عُقد في أيار/مايو. ونحن بحاجة إلى البناء على التعهدات التي قُدمت بالفعل حتى نتمكن من معالجة الأسباب الكامنة وراء أزمة اللاجئين والهجرة وتعزيز الإجراءات الجماعية اللازمة لمواجهة هذه الأزمة. وبوضع مجموعة من المبادئ والالتزامات والتفاهات، يوفر إعلان نيويورك من أجل اللاجئين والمهاجرين الذي اعتمد اليوم (القرار ١/٧١) أساسا متينا لتعزيز التعاون الدولي على أساس التضامن الدولي وتقاسم المسؤولية. وتتعهد رومانيا بالمشاركة البناءة في أعمال المتابعة الرامية إلى اعتماد الاتفاقات العالمية في عام ٢٠١٨.

وبينما نلتزم جماعيا بتحسين إدارة شؤون الهجرة على الصعيد العالمي، ترحب رومانيا ترحيبا حارا بقرار إدراج المنظمة الدولية للهجرة في أسرة الأمم المتحدة، بناء على تاريخ طويل من علاقات العمل الوثيقة. وتم الاعتراف بأن الهجرة عامل مساعد على تحقيق النمو الشامل للجميع في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، ولكن بغية ترجمة تلك المقولة في خطط تنمية وطنية، نحن بحاجة لإبراز قاعدة الأدلة من أجل توجيه عملية وضع السياسات والسماح بإجراء حوار جماهيري مستنير بصورة صحيحة. إن تغيير الخطاب بشأن الهجرة من خلال مكافحة القوالب النمطية وإدارة التوقعات وحشد الدعم لمجموعة من القيم المشتركة أمر أساسي لتكثيف مجتمعاتنا المتعددة الأعراق والثقافات بصورة متزايدة مع المشهد العالمي المتغير. وأحد أكثر السبل فعالية لمكافحة التمييز هو التعليم، سواء في المنزل أو في المدرسة.

ولئن كنا نسعى إلى تحقيق الحد الأقصى من فوائد الهجرة، ينبغي لنا ألا نقلل من أهمية تكاليفها والعقبات التي تعترضها،

والإتجار بالبشر. وقد بذلت حكومة بلادي جهوداً كبيرة للقضاء على هذه الظاهرة الدخيلة على مجتمعنا تمثلت في الآتي: أولاً، إنشاء مجلس أعلى للهجرة برئاسة نائب رئيس الجمهورية.

ثانياً، اعتماد قانون مكافحة الإتجار بالبشر في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، ومن ثم إنشاء لجنة وطنية لمكافحة تهريب والإتجار بالبشر.

ثالثاً، تعديل قانون اللجوء لعام ١٩٧٤ بقانون اللجوء لعام ٢٠١٤، حتى يكون مواكباً للمتغيرات الإقليمية والدولية. وقد اشتمل القانون الجديد على مواد جديدة لمكافحة الإتجار بالبشر. رابعاً، تعديل قانون الجوازات حتى يتسق مع المتغيرات والتحديات الجديدة.

خامساً، استضافت الخرطوم مؤتمر مكافحة تهريب والإتجار بالبشر في القرن الأفريقي في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، وذلك بالتنسيق مع الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي. وقد سميت نتائجه بعملية الخرطوم. وأعقب ذلك انعقاد مؤتمر روما في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤. ولكن لم تنفذ توصيات هذين المؤتمرين حتى الآن. وعليه، ناشد الدول المانحة دعم السودان وتنفيذ النتائج التي تمخضت عن المؤتمرين للقضاء على هذه الظاهرة اللاإنسانية.

سادساً، وقعت حكومة بلادي أيضاً عدداً من الاتفاقيات مع دول الجوار لضبط الحدود، بالإضافة إلى الاستراتيجية المشتركة الموقعة مع مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة ومعتمدية اللاجئين، لمكافحة الظاهرة، وخاصة في شرق السودان، حيث أن معظم الضحايا من اللاجئين وطالبي اللجوء.

إن مشاركة المجتمع الدولي في تقاسم الأعباء والمسؤوليات مع الدول المضيفة مبدأ إنساني نُقِر به. والدول المستضيفة تحتاج

التي تشمل التعليم والخدمات الأساسية والتعاون الإنمائي والمساعدة الإنسانية، فضلاً عن الحوار السياسي. لكنني لن أتحدث بالتفصيل عن هذه المواضيع. وللقيام بذلك، سأعنتم فرصة بياني في اجتماع المائدة المستديرة ٤ بشأن موضوع "الاتفاق العالمي بشأن تقاسم المسؤولية عن اللاجئين؛ احترام القانون الدولي".

الرئيس المشارك بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيد حمد الجزولي، معتمد اللاجئين في السودان.

السيد الجزولي (السودان): السيد الرئيس، يسعدني أن أتقدم لكم باسم وفد بلادي بأسمى آيات الشكر والعرفان لتنظيم هذا الاجتماع الهام الذي جاء في وقت يُعتبر العالم في أمس الحاجة له. وأنتهز هذه الفرصة لكي نؤكد لكم استعدادنا التام للتعاون معكم لإنجاز وتنفيذ مخرجاته.

لقد كان لموقع السودان الجغرافي وموروثاته وقيمه الحضارية الأثر الكبير في عبور أعداد كبيرة من اللاجئين في أوقات مختلفة وظروف متغيرة، الأمر الذي حتم على السودان استقبالهم واستضافتهم وحميتهم رغم كل الظروف المحيطة به. واستمر هذا الحال لمدة خمسة عقود وما زالت التدفقات مستمرة حيث يستضيف السودان اليوم أكثر من ٢ مليون لاجئ من إريتريا وإثيوبيا والصومال وتشاد وأفريقيا الوسطى، وحديثاً من سورية واليمن ودولة جنوب السودان

والسودان ملتزم تماماً بالمواثيق والأعراف الدولية والإقليمية في هذا الجانب.

وقد أدت التحركات الكبيرة للاجئين والمهاجرين من دول الجوار إلى حدوث مستجدات وتحديات كبيرة تواجه بلادي اليوم، حيث أصبحت مقرونة بالهجرة المختلطة، والهجرات غير الشرعية وهروب اللاجئين من المعسكرات إلى المدن. وارتبط هذا الحراك السكاني المستمر بظاهرة تهريب

الوطني والمجتمعي للتداول حول الأولويات الملحة، وصولاً إلى الاستقرار السياسي، ومن ثم الانطلاق إلى دروب التنمية، الأمر الذي يتوقع أن يعود خيره على كافة فئات المجتمع في بلادي، وينعكس مردوده كذلك على ملف اللاجئين وضبط تحركاتهم من وإلى البلاد.

في الختام، لا بد أن أتطرق إلى التحركات الكبيرة اليومية للاجئين من دولة جنوب السودان المتأثرين بظروف الحرب الأخيرة. وقد بلغت أعدادهم حتى آب/أغسطس أكثر من ٧٠٠ ٠٠٠ لاجئ، معظمهم من النساء والأطفال. وقد وجهت حكومة بلادي بالتعامل معهم وفقاً للقوانين والأعراف الدولية والوطنية، وكذلك الإسراع في تسجيلهم وتصنيفهم وتقديم الخدمات الضرورية لهم. وبالفعل، تم تكوين فريق عمل وطني للبدء الفوري في التسجيل. وعليه، ناشد المفوضية السامية والمناخين تخصيص ميزانية طوارئ حتى تتمكن من تقديم خدمات متكاملة لهؤلاء اللاجئين الذين تزداد أعدادهم يوماً بعد يوم، ونتوقع أن تصل أعدادهم إلى مليون لاجئ في القريب العاجل.

الرئيس المشارك بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد إدوارد نالبنديان، وزير خارجية أرمينيا.

السيد نالبنديان (أرمينيا) (تكلم بالإنكليزية): إن انعقاد هذا الاجتماع على هذا المستوى الرفيع يشير إلى تقدم مشكلة المهاجرين واللاجئين إلى صدارة جدول الأعمال العالمي، بما في ذلك داخل منظومة الأمم المتحدة، فضلاً عن اشتداد العزم على التصدي لها. وأرمينيا تواجه التحديات المتصلة باستضافة اللاجئين على مدار عقود ثلاثة تقريباً. ففي أواخر الثمانينيات وأوائل التسعينيات من القرن الماضي، دُبح الأرمن وطردهوا من ديارهم في أذربيجان ووجدوا ملاذاً لهم في أرمينيا. وفي هذا العام، مرة أخرى، وفي أوائل نيسان/أبريل، شنت أذربيجان

إلى مشاريع اقتصادية واجتماعية وبيئية كبيرة. كما أن حالات الطوارئ التي يشهدها العالم اليوم تتطلب من الدول المانحة دعم اللاجئين الذين طال أمد بقائهم. ولا بد من معرفة الأسباب الجذرية للهجرة واللجوء. ونود أن نغتنم هذه الفرصة لمناشدة كل الدول أن تبقي حدودها مفتوحة لاستقبال اللاجئين والمهاجرين، لأن إغلاق الحدود لا يمثل حلاً لهذه المشكلة، بل يبقى التعاون الدولي ودراسة الأسباب الجذرية لهذه الظاهرة من أجل تلافيتها، هما أنجع الوسائل لضبطها.

وحسب ما ورد من التزامات في الوثائق الختامية الصادرة عن الاجتماع الرفيع المستوى بشأن اللاجئين والمهاجرين، فإننا نؤكد على ضرورة حل أزمات اللاجئين التي طال أمدها، بما في ذلك لاجئي فلسطين. ونجدد تأكيدنا على حقهم في العودة من أجل تحقيق حل عادل لمحتتهم، وفقاً لقرارات الجمعية العامة ومبادرة السلام العربية.

هناك أعداد كبيرة من اللاجئين السودانيين في دولة تشاد قد تصل إلى ٢٤٠ ٠٠٠ لاجئ، يقيمون في معسكرات في شرق تشاد. والآن، بعد أن عم الأمن والسلام ربوع دارفور، بدأت أعداد كبيرة في العودة التلقائية. وقد بدأنا في عقد اجتماعات ثلاثية مع تشاد، البلد المضيف، ومكتب المفوض السامي لشؤون اللاجئين. ومن المتوقع أن يتم توقيع اتفاقية ثلاثية في الشهر القادم لعودة اللاجئين السودانيين إلى الوطن. ولكي تكون العودة جاذبة ومستدامة، ولتسهيل اندماج العائدين في المجتمع المحلي، ناشد المفوضية تنفيذ برنامج (4R) - إعادة التوطين وإعادة الإدماج وإعادة التأهيل وإعادة الإعمار. وهذا يمثل إعادة تأهيل قرى العائدين وتجهيز كل الخدمات الضرورية، كالصحة والتعليم، لكي تكون العودة مستدامة وناجحة.

تشهد عاصمة بلادي في هذه الأيام حراكاً كبيراً وواسعاً تفاعلاً مع المبادرة التي أطلقها السيد رئيس الجمهورية للحوار

ولذلك، لدينا معرفة مباشرة بما يعنيه أن يكون المرء لاجئاً وأن نستضيف لاجئين. والتحديات التي يمثلها استقبال اللاجئين من سوريا واستيعابهم وإدماجهم تأتي في مرتبة متقدمة في جدول أعمال الحكومة الأردنية. ونحن نقدم مجموعة متنوعة من خيارات الحماية، بما في ذلك الإجراءات المعجلة للجوء وتسهيل الحصول على تصاريح الإقامة والتجنس. والدولة تدعم اللاجئين لبدء الأعمال التجارية وتوفير لهم السكن الدائم والمساعدة الطبية المجانية والمنح الدراسية.

وأرمينيا ملتزمة ببذل قصارى جهدها لمعالجة مشاكل اللاجئين السوريين. ومع ذلك، لا يمكن لدولة واحدة إدارة مثل هذه التحركات الكبيرة وحدها. ونرى أن ثمة حاجة إلى تعاون دولي أكبر لمساعدة البلدان المضيئة. وتحقيقاً لتلك الغاية، نرحب باعتماد إعلان نيويورك بشأن اللاجئين والمهاجرين (القرار ١/٧١)، ونعتقد أن تنفيذ التزاماتنا الجماعية بالكامل، وخاصة فيما يتعلق بتقاسم الأعباء والمسؤوليات بشكل أكثر إنصافاً، يمكن أن يحدث فرقاً حقيقياً لصالح اللاجئين.

الرئيس المشارك بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطى الكلمة الآن لممثل الجمهورية العربية السورية.

السيد منذر (الجمهورية العربية السورية): تحظى ظاهرة الهجرة من جميع جوانبها باهتمام الدول الأعضاء، سواء دول المنشأ أو المقصد، لكونها ظاهرة عالمية تمس جميع شعوب العالم، الأمر الذي دفع بالدول الأعضاء لإنشاء عدد من الأجهزة الدولية كمنظمة الهجرة العالمية، والمفوضية السامية لشؤون اللاجئين ولتبني عشرات القرارات والوثائق التي تبرز أهمية هذه الظاهرة

إن التعاطي مع الحركات الكبيرة للمهاجرين واللاجئين تقتضي منا بحثها بموضوعية من جميع جوانبها وآثارها حول العالم، وعدم الاكتفاء بمنطقة معينة، وأن لا نتجاهل المهاجرين واللاجئين من بقاع العالم كافة، وأن نشدد على أن بحث

عدواناً عسكرياً آخر واسع النطاق على ناغورنو كاراباخ، واقترب ذلك بانتهاكات جسيمة للقانون الإنساني الدولي، ما أسفر عن وقوع بعض الخسائر البشرية في صفوف المدنيين وموجة أخرى من الترواح.

في هذا السياق، نود أن نؤكد على أهمية معالجة الأسباب الجذرية للتحركات الكبيرة للأشخاص من خلال العمل على منع نشوب النزاعات والأزمات والتشجيع على تسوية النزاعات سلمياً وتحقيق حلول سياسية طويلة الأمد. كما نود أن نشدد على أهمية توفير فرص متساوية وسريعة ودون عوائق لتقديم المساعدة الإنسانية الدولية للاجئين والمشردين في جميع الأجزاء المتضررة من العالم، دون تمييز على أساس وضعهم السياسي الراهن.

وأرمينيا تشعر بقلق عميق إزاء الحالة في جوارنا المباشر، أي في منطقة الشرق الأوسط. وفي حالات عدة، أدانت أرمينيا الجرائم التي ارتكبتها جماعة الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وغيرها من الجماعات الإرهابية، التي تهدد شعوب المنطقة وخارجها. وكان للحرب في سوريا أثر مدمر على سكانها المدنيين، بما في ذلك الأقليات القومية والدينية، الذين يواجهون تهديداً لبقائهم نتيجة للجرائم على أساس الهوية التي يرتكبها الإرهابيون والمقاتلون الأجانب. والعنف في الشرق الأوسط لا يستثني السوريين الأرمن، وكثير منهم فقدوا أرواحهم في هجمات إرهابية. ودمرت مجمعاتهم السكنية وكنائسهم ومدارسهم ومؤسستهم الثقافية الأرمينية.

وقبل مائة عام، وجد اللاجئين الأرمن المأوى في كثير من البلدان العربية بعد الإبادة الجماعية للأرمن. واليوم، يُضطر الآلاف من الأرمن، جنباً إلى جنب مع غيرهم من أبناء الشرق الأوسط، للترواح من ديارهم مرة أخرى. ومن سوريا وحدها، وجد أكثر من ٢٠ ٠٠٠ من الأرمن ملاذاً في أرمينيا، مما يجعل بلدنا ثالث أكبر البلدان المستقبلة للاجئين السوريين في أوروبا، على أساس عدد السكان.

إننا في الجمهورية العربية السورية نشعر بالأسى والألم لحال السوريين الذين اضطروا إلى ترك بيوتهم هربا من الإرهاب ونتمنى اليوم قبل الغد أن يتمكن كل سوري حيشما كان، من العودة إلى بلده، وأن يساهم إلى جانب أبناء وطنه في إعادة بناء سورية، وفي الوقت الذي نقدر فيه الجهود الصادقة التي تبذلها بعض الدول الأعضاء لاستضافة السوريين، فإننا نرفض محاولة الإساءة إليهم من خلال استغلالهم بالألاعيب السياسية والانتخابية، والإلتحاق بهم، وعقد الصفقات بين الدول على حساب آلامهم، والتنافس في الإعلان عن عدم الرغبة في استضافتهم، أو محاولة ربطهم بالإرهاب. ونوه بضرورة تحمل المجتمع الدولي لمسؤولياته في التصدي لظاهرة هجرة عشرات آلاف الإرهابيين المرتزقة الأحناب من أكثر من ١٠٠ دولة من الدول الأعضاء للالتحاق بالتنظيمات الإرهابية الناشطة على التراب السوري

حتاما إن حل مشكلة اللاجئين السوريين، وتشجيعهم على العودة إلى وطنهم لا يمكن أن تتحققا إلا بالعمل الفوري على ما يلي:

أولا، وقف الإرهاب الذي يستهدف الشعب السوري ومقومات الحياة كافة على الأرض السورية، من خلال التزام حكومات الدول التي تمول، وتحتضن، وتدرّب، وتسليح وتعطي جوا وبرا على سيادة بلادي وجيشها، وتسهل دخول هؤلاء الإرهابيين من داعش وجبهة النصرة وبقية التنظيمات الإرهابية إلى بلادي، سورية، بالتوقف عن ذلك فورا والالتزام بتنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة المتعلقة بمكافحة الإرهاب

ثانيا، إنهاء الإجراءات الأحادية القسرية المفروضة من قبل بعض الدول على الشعب السوري، هذه الإجراءات التي تستهدف المواطن السوري في لقمة عيشه، لتكتمل المشهد المؤلم الذي يدفع المواطن مكرها إلى ترك وطنه للبحث عن حياة أفضل، وليصبح في بعض الأحيان ضحية لعصابات الإلتحاق بالبشر وسماسة الأزمات الإنسانية.

هذه المسألة يقتضي أيضا احترام الحقوق الأساسية للمهاجرين المكفولة دوليا، أينما كانوا وعدم التمييز ضدهم عنصريا

إن وفد الجمهورية العربية السورية يسجل تحفظه على ما ورد في الوثيقة الختامية لاجتماع اليوم حول مؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني وعلى مؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني ذاته، وعلى كل ما صدر عنه من نتائج ووثائق والتزامات، مع التأكيد على عدم قبولنا بنتائج هذا المؤتمر نظرا لرفض السلطات التركية السماح بمشاركة وفد الجمهورية العربية السورية، فيه، الأمر الذي يعتبر سابقة لا يمكن التسامح معها عند تنظيم مؤتمرات أممية، حيث يتوجب على الأمانة العامة للأمم المتحدة التأكد من عدم قيام الدول المضيفة لتلك المؤتمرات بحرمان دول أخرى من الحضور، علما أن سوريا كانت قد أعلنت مشاركتها في المؤتمر المذكور منذ البدء.

كذلك يتحفظ وفد بلادي على كامل الفقرة ١٩ من الوثيقة الختامية لهذا الاجتماع التي وردت فيها إشارات لمؤتمرات عقدت حول اللاجئين السوريين نظرا لأن الوثيقة الختامية تعالج موضوعا عاما يشمل الدول كافة وليس دولا بعينها، إضافة إلى أن هناك تدفقات من اللاجئين والمهاجرين حول العالم ونازحين في حالات الكوارث الطبيعية بالتوازي مع ما يسمى بتدفق اللاجئين والمهاجرين السوريين، في حين يشكل السوريون منهم ٢٠ في المائة منهم فقط، بينما ينتمي البقية إلى دول إفريقية وآسيوية ممن حصلوا على جوازات سفر سورية مزورة في تركيا، وتقوم مافيات تركية بتهربهم إلى أوروبا لتهرب والإلتحاق بالبشر إن الإرهاب أبرز المسببات الرئيسية للهجرة في الشرق الأوسط، إرهاب داعش، وجبهة النصرة وغيرهما من التنظيمات الإرهابية، كذلك استمرار الإحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية المحتلة، والغزو والعدوان والتدخل الخارجي في الشؤون الداخلية لدول المنطقة، والإجراءات الاقتصادية القسرية أحادية الجانب، وسرقة الأدمغة، ونهب موارد الشعوب، وحرمانها من ثرواتها.

الشعب الليبي الشقيق في محنته واستعدادها الكامل للمساهمة في مساعدة الأشقاء الليبيين على استكمال تنفيذ الاتفاق السياسي برعاية الأمم المتحدة، وتأمين التوافق حول حكومة الوفاق الوطني، ودعم جهودها في معالجة التحديات الأمنية، وفي مقدمتها القضاء على التنظيمات الإرهابية، والتحديات السياسية والاقتصادية والإنسانية والمؤسسية في ليبيا. كما يحفظ وحدة ليبيا، ويساهم في مكافحة الهجرة السرية وفي محاربة الإتجار بالبشر وفي الحد من المخاطر الأمنية على دول الجوار. كما أود أن ألفت الانتباه إلى أزمة اللاجئين الفلسطينيين.

كما أود أن ألفت الانتباه إلى أزمة اللاجئين الفلسطينيين، لأجدد تأكيدنا على حقهم في العودة وعلى ضرورة تحقيق حل عادل لمحتهم، علاوة على أهمية مواصلة المجموعة الدولية لدعمهم ومساندتهم وتوفير الحماية لهم وفق مقتضيات القانون الدولي الإنساني.

قامت تونس خلال السنة الماضية بإغاثة وإيواء حوالي ١٠٠٠ مهاجر ولاجئ من على متن قوارب جانحة قرابة السواحل التونسية، واضعة نصب أعينها حماية الأرواح وصون كرامة الذات البشرية. غير أن التدخلات الإنسانية الطارئة والمستمرة للهجرة غير الشرعية والتي تتحمل معظم أعبائها اليوم البلدان النامية تظل محدودة في غياب تضامن دولي حقيقي وشراكة دولية فاعلة وموجهة نحو التنمية المستدامة. كما أود في هذا السياق، أن أتطرق إلى مأساة مئات التونسيين الذين فقدوا في عرض البحر الأبيض المتوسط على إثر أحداث الثورة في تونس، وهو ماجعلنا نبادر بإحداث لجنة تكلف بمتابعة ملف التونسيين المفقودين جراء الهجرة غير الشرعية باتجاه السواحل الإيطالية، وتتولى هذه اللجنة التنسيق مع الجانب الإيطالي للكشف عن مصير التونسيين المفقودين. وفي هذا الإطار، يعكف بلدنا حاليا على صياغة استراتيجية وطنية ترمي إلى النهوض ببرامج الهجرة المنظمة للتونسيين الراغبين

أخيرا دعم الجهود الرامية إلى إيجاد حل سياسي سلمي للأزمة السورية على أساس الحوار الوطني الشامل بين السوريين أنفسهم بعيدا عن الضغوط والأجندات الخارجية.

الرئيس المشارك بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد خميس الجهيناوي، وزير خارجية تونس.

السيد الجهيناوي (تونس): يسعدني في مستهل هذه الكلمة أن أعرب عن عميق تقديري لمبادرة رئاسة الجمعية العامة بعقد هذا الاجتماع الرفيع المستوى حول موضوع التحركات الواسعة للاجئين والمهاجرين. والذي سيمثل فرصة لتعميق الحوار حول أنجع السبل للتعاون مع هذه القضايا وما تطرحه من تحديات إقليمية ودوليا. وفي هذه المناسبة أخص بالشكر كلا من السيد بيتر تومسون الرئيس الحالي للدورة الحادية والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة، متمنيا له التوفيق في مهامه السامية، والسيد موغز ليكيتوفت على ما بذله من جهود قيمة خلال رئاسته للدورة السبعين للجمعية العامة. إن قضايا الهجرة واللاجئين التي عرفتها مختلف المجتمعات الإنسانية تقتضي منا جميعا حلولاً جماعية ورؤية موحدة حتى نجعل منها مصدر إثراء لعلاقتنا ورافدا من روافد التنمية، وعامل تلاقح ثقافي وحضاري، وعنصر تقارب بين الشعوب.

إن تونس التي أثبتت منذ السنوات الأولى لاستقلالها التزامها المطلق بالقانون الدولي الإنساني تعتبر من أكثر الدول المعنية مباشرة بظاهرة الهجرة، حيث شهدت بلادنا خلال السنوات القليلة الماضية تدفقات هامة من المهاجرين واللاجئين الفارين من النزاع في القطر الليبي الشقيق واحتضنت آنذاك أكثر من مليون لاجئ في مد تضامني مستمر حتى اليوم من خلال مواصلة إيوائها لعشرات الآلاف من الأشقاء الليبيين والسوريين رغم صعوبات الوضع الداخلي وتقلبات الوضع الإقليمي. وفي هذا الإطار لا يفوتني أن أكد على وقوف تونس وتضامنها مع

حكومية دولية تضم في عضويتها ٤٧ عضوا هي الوصي على الاتفاقية الأوروبية لحماية حقوق الإنسان. تنص الاتفاقية الأوروبية لحماية حقوق الإنسان بوضوح على أن كل من يضع قدمه على الأرض الأوروبية، بصرف النظر عن المنشأ، سواء كان مشروعا أو غير مشروع، يتمتع بحقوق أساسية معينة. لكن هذه الحقوق ليست كافية في الحالة الراهنة. ثمة حاجة ماسة للتعاون فيما بين الدول الأعضاء الـ ٤٧، وبدون التعاون ستلقي الدول الأعضاء بالمشاكل على بعضها بعضا، وهو ما بدأ بالفعل، للأسف، ولن يؤدي إلا إلى تفاقم المشاكل التي نواجهها.

ويجب أن يكون الأطفال في صدارة شواغلنا. إنني أحض هذا الاجتماع الرفيع المستوى على الاتفاق على إجراءات مجدية بشأن اللاجئين والمهاجرين، بما في ذلك الحماية الفعالة وإعادة توطين الوافدين إلى الأرض الأوروبية وإنهاء الاحتجاز. وينبغي عدم احتجاز الأطفال في مراكز الاحتجاز؛ ينبغي أن يكونوا في المدارس. الحصول على السكن، لا سيما بالنسبة للأطفال الذين يسافرون إلى القارة الأوروبية وحدهم - القصر غير المصحوبين، يشكل مصدرا للقلق. ويجب أن يكون لهم الحق في لم الشمل مع أسرهم. نحن ندرك أن العديد من الذين يصلون إلى القارة الأوروبية لديهم بالفعل أقارب وينبغي أن يكون لهم الحق في لم الشمل مع أسرهم. للأسف، فإن التشريع الأوروبي يجعل ذلك صعبا بشكل متزايد. ينبغي أن يكون للأطفال الحق في الذهاب إلى المدرسة، بغض النظر عن مركزهم، سواء كانوا مهاجرين قانونيين أو غير قانونيين، لأن لجميع الأطفال الحق في الذهاب إلى المدرسة والعيش في ظروف كريمة.

وأود أن أضيف بعض النقاط الموجزة في هذا الصدد، لأن الأطفال هم أشد الفئات ضعفا. لا أعتقد أن العالم يدرك عمق الأزمة التي نواجهها. وبالطبع، فإن الأزمة في حوار أوروبا

في ذلك وتعزيز مساهمتهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وضمن حقوقهم ومصالحهم، إلى جانب الوقاية من الهجرة غير المنظمة. نحن على اقتناع بأن التعامل مع قضايا الهجرة واللاجئين تعاملًا سليما يستند بالضرورة إلى معالجة أسبابها العميقة، وفي مقدمتها دعم السلم والأمن الدوليين ودفع جهود التنمية المستدامة في البلدان النامية. بما يعزز قدراتها على توفير ظروف العيش الكريم لشعبها والإرتقاء بنوعية الحياة.

ونأمل في هذا الإطار، أن تشكل نتائج مؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني، الذي عقد في اسطنبول يومي ٢٢ و ٢٣ أيار/مايو ٢٠١٦، قاعدة للتماشي المنشود ومنطلقا لشراكة دولية حقيقية حول قضايا الهجرة واللاجئين. كما نتمنى اعتماد الوثيقة الختامية للاجتماع الرفيع المستوى المعني بحركات الترحيل الكبرى للاجئين والمهاجرين (القرار ١/٧١) والتي ستكون بمثابة القاعدة الصلبة لتغيير النموذج المتعلق بكيفية تعامل الدول الأعضاء مع مواضيع الهجرة واللجوء، تماشيا مع ما تم إقراره في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

لا يسعني، في الختام، إلا أن أجدد التأكيد على أهمية المعالجة الجذرية للأسباب الكامنة وراء ظاهرة التحركات الكبيرة والتي تستدعي من منظورنا التمسك بالحلول السياسية لإنهاء الأزمات والصراعات، إلى جانب العمل على ضمان حماية حقوق الإنسان في مفهومها الشامل وتحقيق أهداف التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وفق مقاربة متضامنة وشاملة وطويلة الأمد قائمة على تكريس الترابط الوثيق بين السلم والأمن والتنمية. بما يخدم مصالح بلدان المنشأ والعبور والمقصد.

الرئيس المشارك بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد توربيورن ياغلاند، الأمين العام لمجلس أوروبا.

السيد ياغلاند (مجلس أوروبا) (تكلم بالإنكليزية): سأتكلم اليوم عن أوروبا وجوارها باسم مجلس أوروبا، منظمة

ما برحت رسالة منظمة فرسان مالطا - وهي كيان سيادي وديني يعمل بموجب القانون الدولي العام - تتمثل في توفير الرعاية للفئات الضعيفة من المجتمع. وفي الوقت الراهن، بالذات، يمثل الضعفاء الذين ندعمهم المهاجرين واللاجئين، ونحن نقوم بذلك عن طريق تقديم المعونة على طول طريق البلقان، فضلا عن توفير السكن والمساعدة على الإدماج في عدد من البلدان الأوروبية، بإنقاذ الأرواح في البحر الأبيض المتوسط وبحر إيجه، وبتنفيذ برامج التنمية في بلدان منشأ الهجرة.

في مؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني، الذي عقد في اسطنبول يومي ٢٣ و ٢٤ أيار/مايو، أكدت منظمة فرسان مالطا على تلك الالتزامات التي تتماشى مع نتائج الوثيقة الختامية، المعنونة "الالتزامات بالعمل من أجل الإنسانية"، وبالتحديد "العمل بطريقة مختلفة للوفاء بالاحتياجات الإنسانية للناس وخفضها". وشددنا على أن المنظمات القائمة على أساس ديني والمؤسسات الدينية لديها دور خاص في مجال تقديم المساعدة الإنسانية لللاجئين والمشردين والمهاجرين. ولذلك نشيد بإدراج دور المؤسسات القائمة على أساس ديني في الوثيقة الختامية لهذا الاجتماع الرفيع المستوى ومرفقاتها (القرار ١/٧١).

نحن نعلم أن هناك أسبابا متباينة على نطاق واسع للهجرة وهي: الحرب، والاضطهاد الديني أو العرقي، وتغير المناخ، والتماس الفرص الاقتصادية والاجتماعية. وتتطلب دوافع الهجرة تلك تعاوننا عالميا - نهج متسق ومنسق على الصعيدين الدولي والوطني.

يجب أن يضطلع السياسيون بدور مسؤول وأن يوضحوا لدوائهم الانتخابية فوائد المهاجرين واللاجئين باعتبارهم موردا لا غنى عنه لتحقيق النمو الاقتصادي. وندعو إلى وضع برامج إنمائية تغطي فترات زمنية طويلة تكملها المعونة الطارئة للتخفيف من وطأة المعاناة الآتية. وندعو إلى التمويل الكافي

أزمة لا تصدق. كما أن الحرب المستعرة في سورية في القرن الحادي والعشرين أمر لا يصدق تماما. رغم أن العالم تنظيم أفضل تنظيما من أي وقت مضى إلا أنه يبدو أكثر فوضى. ويتزايد الخطر فيه، إذ أن ما نشهده في أوروبا يؤدي إلى مواقف أكثر تطرفا في القارة الأوروبية. نحن نشهد الآن حالة خطيرة للغاية، ولا ندرك العواقب الحقيقية للحالة إن أم تتمكن من وضع حد لها.

ليس لدي حل للأزمة، لكن يمكننا تخفيف مشاكل المتضررين. ومن المؤسف أن منظمات الأمم المتحدة، مثل مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وبرنامج الأغذية العالمي تعاني من نقص التمويل. وفي خضم الأزمة، اضطر برنامج الأغذية العالمي لخفض إمدادات الأغذية للمخيمات في الأردن.

وما يمكننا أن نفعله أن نقوم فعليا بتمويل المنظمات التابعة للاتحاد الأوروبي على النحو المناسب.

الرئيس المشارك بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد دومينيك برينس دي لا روشفوكو - مونييل، وزير الصحة والتعاون الدولي في منظمة فرسان مالطا المستقلة.

السيد لا روشفوكو - مونييل (منظمة فرسان مالطا المستقلة) (تكلم بالإنكليزية): إن السؤال هنا لا يدور حول سبب هجرة الناس. فهم يفعلون ذلك دائما. ولكن حالات الهجرة اليوم تمثل انفجارا في تحركات الشعوب، وانفجارا في المشاكل الإنسانية. كيف يمكننا - نحن أعضاء المجتمع الدولي - أن نواجه بفعالية التحدي المتمثل في وجود أكثر من ٢٤٤ مليوناً من الأشخاص المتنقلين، وأكثر من ٦٥ مليون من المشردين داخليا واللاجئين، وما يزيد عن ٦ ملايين من الأشخاص الذين تقطعت بهم السبل؟

إن ما نواجهه ليس سوى البداية - من الهجرة المحلية إلى العالمية، ومن الهجرة العالمية إلى الهجرات القطرية الضخمة. ولكي ننجح، يجب أن نتحدى اللامبالاة والخوف والأناية في تحقيق الرفاه على المستوى العالمي. نحن، منظمة فرسان مالطا، ندعم بنشاط مهمة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي، ألا وهي توفير عالم أفضل للمهاجرين واللاجئين.

الرئيس المشارك بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن مبعوثة الأمين العام لجامعة الدول العربية للشؤون الإنسانية والإغاثية، الشيخة حصة آل ثاني.

الشيخة آل ثاني (جامعة الدول العربية): يسعدني أن أشارك معكم اليوم في هذا الحدث الهام الذي يناقش أحد أهم وأخطر الموضوعات التي تشغل المجتمع الدولي خلال المرحلة الحالية والذي يمثل شاغلا وتحديا هاما في منطقتنا العربية على وجه الخصوص، ألا وهو التحركات والتدفقات الكبيرة للمهاجرين واللاجئين.

كانت جامعة الدول العربية حريصة كل الحرص على تحقيق مشاركة فعالة وإيجابية في المحافل الدولية والمتعددة الأطراف التي تُعنى بموضوعات الهجرة واللجوء، وذلك من خلال رؤية موحدة للدول العربية. وفي آب/أغسطس ٢٠١٦ وفي مقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بالقاهرة قامت الجامعة بالتحضير لهذا الاجتماع الهام من خلال عقد اجتماع استثنائي لعملية التشاور العربية - الإقليمية حول الهجرة بالتعاون مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، والمنظمة الدولية للهجرة، وبمشاركة السيدة كارين أبو زيد، المستشارة الخاصة للأمين العام لمؤتمر القمة المعنية بحركات التروح الكبرى للاجئين والمهاجرين،. وقد تمخض هذا الاجتماع عن بيان ختامي يتضمن الموقف العربي من محاور الاجتماع الرفيع المستوى. كان من أهم ما تضمنه التركيز على: أولا ضرورة إيجاد حلول سياسية عاجلة للتراعات والصراعات التي تسببت

للجوانب الإنسانية والإنمائية لهذه المشكلة. وتصديا للتحدي، يجب تنفيذ توصيات مؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني بشأن سد الفجوة الإنمائية الإنسانية.

كيف يمكن في عالم ينتج ٧٨ تريليون دولار من الناتج المحلي الإجمالي، ألا نستطيع معا الموافقة على تخصيص ١٥ مليار دولار للمعونة الإنسانية وإدارتها، وهو الهدف الذي حدده مؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني؟ وتتطلب الإجراءات الفورية للاجئين والمهاجرين أن ننظم إدماج اللاجئين والمهاجرين، بحيث يصبحون من الأصول. ويجب أن نستمر في إنقاذ الأرواح على طول طرق الهجرة، والتشديد على حقوق الإنسان وتعزيز احترامها، وتوجيه الانتباه إلى الظروف المعيشية في ما يسمى بالبيوت الآمنة التي كثيرا ما تشمل الاستغلال الجنسي والاسترقاق، وإيجاد عمل في مخيمات اللاجئين البالغين، وتنظيم التعليم للشباب الضجر والتائه.

إذا لم نتفق على تلك الأولويات باعتبارنا مجتمعا دوليا موحدا، فإننا نواجه خطر جنوح الناس نحو التطرف جراء الكسل وإنتاج جيل يضم ملايين من الأشخاص غير المندمجين في المجتمع والذين يفتقرون إلى المهارات. ومن الضروري بشكل ملح أن تقوم فورا الدول والمنظمات الدولية بعمل يهدف إلى فتح مسارات آمنة وقانونية لدخول البلدان المتقدمة النمو. وفي الوقت ذاته، يجب العمل من أجل تحقيق الاتساق في سياسات البلدان الصناعية المتعلقة بالهجرة من أجل إتاحة فرص لإعادة التوطين والانتقال وتوفير قدرات استقبال كريمة. ويجب تنفيذ مشاريع في بلدان منشأ اللاجئين وبلدان العبور، وتشجيع الناس على الاستقرار. ويجب نبذ المواقف والسياسات الشعبوية التي تنطوي على التوجس، ويجب النظر في الكيفية التي يمكن بها لوسائل الإعلام الدولية أن تتعاون في هذا المسعى. ويجب تكثيف مكافحة المتجرين بالبشر ومهربيهم، وأخيرا، يجب التعامل مع الهجرة باعتبارها مسألة سياسة خارجية وليست مسألة تتعلق بأمن الحدود.

مجموع اللاجئين في العالم فلسطينيون - أو توفير التمويل لتقديم المساعدة الإنسانية اللازمة لهم من خلال مؤتمرات المانحين، مع دعوة الدول لتقاسم الأعباء والوفاء بالتعهدات وزيادة الدعم للدول العربية التي تستقبل لاجئين من خلال تعزيز الدعم الثنائي، وذلك عند مناقشة الاتفاق العالمي بشأن تقاسم المسؤولية فيما يتعلق باللاجئين واحترام القانون الدولي.

وقد أكدت الدول العربية أيضاً أنه، فيما يخص الاتفاق العالمي للهجرة الآمنة والنظامية والمنظمة، فإنه من الأهمية بمكان إتاحة فرص آمنة وقانونية للتنقل وفق ضوابط معقولة تراعي مبادئ حقوق الإنسان وتحافظ على الكرامة الإنسانية من خلال تبسيط إجراءات الحصول على تأشيرات الدخول والإقامة لأغراض مختلفة، مع ضرورة إدماج المهجرة في سياسات التنمية على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية، وبما يتفق مع أهداف خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطط التنمية الوطنية.

وقد تطرق البيان إلى أن العنصر الخاص بمعالجة الأوضاع الهشة للاجئين والمهاجرين أثناء رحلتهم من دولهم الأصلية إلى الدول التي يصلون إليها، حيث تم التأكيد على ضرورة احترام حقوق الإنسان لجميع الأشخاص الذين يغادرون بلدانهم بغض النظر عن وضعهم القانوني، حيث أن احترام وحماية وإعمال حقوق الإنسان والحفاظ على الكرامة الإنسانية للجميع أمر بالغ الأهمية ويجب إيلاء الاهتمام اللازم له خلال اجتماعاتنا، واجتماعنا هذا بالأخص.

وأكد البيان على أهمية الاستمرار في تقديم الدعم اللازم لعمليات إنقاذ المهاجرين غير النظاميين عبر البحر المتوسط وتوفير أماكن مناسبة لإيوائهم، إلى جانب أهمية التعامل مع النساء والأطفال وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة وضحايا الاتجار بالبشر، بما يتناسب مع هشاشة وضعهم.

وتم الاتفاق في ختام الاجتماع على ضرورة المشاركة الفعالة من جانب الدول العربية في المشاورات الجارية حول

في زيادة أعداد اللاجئين والنازحين، والتأكيد على ضرورة وضع رؤية متكاملة لمعالجة أزمة اللجوء وحل الأسباب الجذرية لها بطريقة تحافظ على أمن الدول وسيادتها واستقرارها.

كذلك التأكيد على حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى وطنهم، اتساقاً مع قرار الجمعية العامة ١٩٤ (د-٣) لعام ١٩٤٨، والعمل على تقديم دعم أكبر للدول التي تستقبلهم، لا سيما في ظل الوضعية الجديدة للاجئين الفلسطينيين في سوريا، ومواصلة تقديم ما يكفي من الدعم والمساعدة لهم عن طريق توفير الدعم من خلال وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى لضمان رفاهيتهم وكرامتهم.

أما فيما يتعلق بتقييم العوامل الدافعة للهجرة، فأكد البيان أن تعزيز القنوات الشرعية للهجرة وإتاحة الفرصة للهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية وتنفيذ أهداف خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ جميعها عناصر من شأنها تضيق نطاق العوامل الدافعة للهجرة غير النظامية من المنطقة العربية. وفي إطار المحور الخاص بالعمل الدولي والتعاون في مجال اللاجئين والمهاجرين، وحيث إن قضايا التزوح واللجوء تؤدي - وأدت - إلى وجود تداعيات واسعة على مختلف جوانب الحياة، وخاصة في الدول المضيفة، الأمر الذي يستلزم تعزيز التعاون والدعم والتضامن الدولي مع البلدان والمجتمعات الأشد تضرراً من تلك التحركات، وبما يتوافق مع مبدأ المسؤولية المشتركة، وتقاسم الأعباء بين مختلف الأطراف الفاعلة في المجتمع الدولي، وبما يكفل في الوقت ذاته الحفاظ على الكرامة الإنسانية لهؤلاء اللاجئين والمهاجرين ومواجهة اتجاهات النبذ والعنصرية والتمييز من الآخر.

وقد تضمن البيان الإشادة بالجهود التي تبذلها الدول العربية والإسهامات التي تقدمها، سواء من خلال استضافة أعداد كبيرة من اللاجئين - حيث يقدر أن ٥٢ في المائة من

ولا يمكن معالجتها كما لو كانت ظاهرة مؤقتة، أو بالتركيز على الحالة الطارئة الحالية فحسب. علينا أن نجتمع بين الزخم المتجدد على الجانب الإنساني واعتماد نهج استراتيجي لمعالجة الأسباب الجذرية. ولا يزال التزاع والفقر والسعي من أجل حياة أفضل هي الدوافع الرئيسية للهجرة. ومع ذلك، فإن الوزن النسبي لكل من تلك الدوافع وخلفيات الأشخاص النازحين تتغير باستمرار. وهناك عدد متزايد منهم، وكثير من هؤلاء دون السن القانونية، لا يدركون الفرق بين اللاجئ والمهاجرين بوضوح، لأنهم يأتون من بلدان تعاني من أزمات اقتصادية مدمرة أو انهيار هياكل الدولة.

وبغية الاستجابة للواقع المتغير، بما في ذلك الأثر المتزايد لتغير المناخ كأحد دوافع الهجرة، لا بد أن تكون لدينا القدرة على ابتكار نهج جديدة. ومهمة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا هي بناء الجسور بين البلدان داخل منطقتنا المتنوعة وإيجاد السبل الكفيلة باستبدال المواجهة بالحوار. ودولنا الـ ٥٧ والشركاء الأحد عشر في منطقة البحر المتوسط وآسيا، ومنهم بلدان رئيسية للمقصد والعبور والمنشأ، هؤلاء جميعاً مصلحة واضحة في تحويل التحديات التي يفرضها التدفق الكبير غير المنظم إلى فرصة لتعبئة التعاون والتضامن.

ورغم أنه لا بد لنا من الإقرار بالعوامل المتصلة بالهجرة ومعالجتها، فلا يمكننا السماح بأن تصبح الهجرة بمثابة هوة أخرى. علينا أن نعمل معاً للتأكد من أن حقوق الإنسان ستكون في صميم عملنا. ونحتاج أيضاً إلى أن نتصافر جهودنا من أجل استهداف النازحين. ومنظمة الأمن والتعاون فخورة بإسهامها في مكافحة الجريمة المنظمة، بما في ذلك مكافحة الاتجار بالبشر. وكمثال على إسهام منظمة إقليمية كمنظمة الأمن والتعاون، فإن جميع أعضائها يلتزمون بإدماج التشريعات الدولية، ولا سيما أحكام اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، المعروفة أيضاً باتفاقية

الاتفاق العالمي بشأن تقاسم المسؤولية فيما يتعلق باللاجئين والاتفاق العالمي للهجرة الآمنة والنظامية والمنظمة. كما تم الاتفاق على استمرار عقد مشاورات عربية إقليمية حول الهجرة بشكل دوري لتابعة ما سيتم الاتفاق عليه في إطار الإعلان الذي سيصدر عن هذا الاجتماع الرفيع المستوى، وكذلك متابعة الإجراءات المتخذة والمشاورات الجارية حول الاتفاقيين العالميين ورفع نتائج هذه المتابعات إلى الفعاليات التي تحدها الجمعية العامة في هذا الصدد.

في الختام، أود الإشارة إلى أن هناك حاجة ماسة لإيجاد الطرق والوسائل المناسبة للتعامل مع التحركات الكبيرة للاجئين والمهاجرين، وخصوصاً في ظل الظروف الراهنة التي يمر بها العالم عموماً، والمنطقة العربية خصوصاً، الأمر الذي يجب أن يتأتى من خلال اعتماد منظور حقوقي تنموي يضمن الحماية ويراعي الموائيق والعهود الدولية لمبادئ حقوق الإنسان، ويحافظ على الكرامة الإنسانية للاجئين والمهاجرين ويحترم، في الوقت ذاته، سيادة الدول ويحافظ على أمنها.

الرئيس المشارك بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيد لامبرتو زانير، الأمين العام لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

السيد زانير (منظمة الأمن والتعاون في أوروبا) (تكلم بالإنكليزية): إن التحركات الدولية للأشخاص، وهي ظاهرة قديمة قدم البشرية، أصبحت مسألة خلافية للغاية تُقسّم المجتمع الدولي عوضاً عن توحيده. وهذا تطور مؤسف للغاية ويجب أن نعكس اتجاهه. ونحن نجتمع اليوم في هذه القمة الفارقة لرفض أي شكل من أشكال التحايل في مسألة الهجرة، والتأكيد مجدداً على الدور البالغ الأهمية الذي يمكن أن تؤديه في تنمية مجتمعاتنا. ونحن هنا أيضاً للتأكيد على مسؤوليات المجتمع الدولي بشكل عام لحماية اللاجئين وحقوق الإنسان للجميع. والتحركات الدولية للأشخاص سمة مميزة لعالمنا المترابط.

ومهاجرون، ولكن الأهم من ذلك كله أنهم نساء ورجال وأطفال وشباب تتعرض حياتهم للخطر ويُهدد مستقبلهم بسبب عدم كفاية الاستجابات الدولية. ثانياً، يجب علينا أن نعالج الأسباب الجذرية للتزاعات العنيفة وظروف الفقر التي تشكل الأساس لتدفقات المهاجرين واللاجئين. وينبغي للدول الأعضاء في الأمم المتحدة أن تحول الالتزامات المعتمدة اليوم إلى واقع. ثالثاً، لا بد لنا من العمل سوياً على تعزيز خطاب مضاد فعال يبدد أكاذيب الغوغائية ويحدد الفرص التي توفرها الأزمة الحالية لمجتمعاتنا.

قبل بضع سنوات من الحرب العالمية الثانية، كتب السياسي والفيلسوف الإيطالي، أنطونيو غرامشي، في مذكراته في السجن:

”تمثل الأزمة تحديداً في أن القديم يحتضر والجديد لا يستطيع أن يولد بعد؛ وفي هذا الفراغ تظهر أعراض مرضية كثيرة وعظيمة في تنوعها“.

إننا اليوم نعيش حقا في وقت هذه الأعراض المرضية. ومخاطر التقاعس حقيقية. وفي ظل هذه الخلفية وتمشيا مع تحليل هانا أرندت، لماذا ينبغي اعتبار اللاجئين عديمي الجنسية وحثالة الأرض الذين لا حقوق لهم؟

وكما لاحظ العديد من المتكلمين اليوم، فإن الأزمة الراهنة تنبع من الحروب الأهلية والتزاعات العنيفة التي لم يتمكن المجتمع الدولي بعد من معالجتها وحلها. ونحن نشهد تدفقا غير مسبوق لحوالي ٦٥ مليون من اللاجئين والمهاجرين. ويشمل ذلك كلا من الفارين من الحروب ومن لا يمكنهم التعامل مع الحكم الاستبدادي أو الفقر المدقع. أما الترابط بين التطرف العنيف والأصولية وآفة الإرهاب الدولي فتشكل تهديدات أمنية خطيرة. ويعد ظهور الغوغائية في الديمقراطيات الراسخة، في وقت الانتكاسات الاقتصادية الطويلة الأمد، مؤشرا على إغلاق الأماكن العامة التي يسود فيها خطاب الخوف والغضب والتعصب.

باليرمو، وبروتوكولاتها كخطوة هامة في المعركة ضد مهربي البشر والمتاجرين بهم.

ولكن النهج الطويل الأجل يهدف أيضاً إلى الاندماج الناجح للمهاجرين واللاجئين. ونخطط لمواصلة العمل في مجال إصلاح سياسات هجرة القوى العاملة، وهذا من شأنه دعم توسيع القنوات القانونية. ونحن ملتزمون كذلك بتعزيز التسامح وعدم التمييز، بما في ذلك بالبناء على سجلنا في التعامل مع الأقليات القومية.

وإنني أعتقد أن على الدول أن تأخذ زمام المبادرة وأن تستفيد من زخم اليوم لوضع مبادئ عالمية جديدة. ومنظمة الأمن والتعاون، بوصفها أكبر ترتيب إقليمي. بموجب الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة، مستعدة للعمل جنباً إلى جنب مع غيرها من المنظمات الإقليمية والأمم المتحدة لضمان التطبيق الإقليمي لمبادئ توجيهية عالمية جديدة. وفي إطار متابعة هذا الاجتماع الرفيع المستوى، يمكننا استكشاف خريطة طريق تكون المنظمات الإقليمية فيها بمثابة مدخل إلى العولمة.

تولى الرئاسة الرئيس المشارك بالنيابة، السيد راهمينغ (جزر البهاما).

الرئيس المشارك بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيد إيف لوتيرم، الأمين العام للمعهد الدولي للديمقراطية والمساعدة الانتخابية.

السيد لوتيرم (المعهد الدولي للديمقراطية والمساعدة الانتخابية) (تكلم بالإنكليزية): في المعهد الدولي للديمقراطية والمساعدة الانتخابية، المنظمة الحكومية الدولية الوحيدة ذات الولاية الحصرية فيما يتعلق بالديمقراطية، نحن مقتنعون بأن على المجتمع الدولي أن يعالج ثلاث أولويات.

أولا وقبل كل شيء، يجب أن نلبي الاحتياجات العاجلة للملايين من المهاجرين واللاجئين في حالة التنقل. إنهم لاجئون،

الرئيس المشارك بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيد صابر شودري، رئيس الاتحاد البرلماني الدولي.

السيد شودري (الاتحاد البرلماني الدولي) (تكلم بالإنكليزية): يتنقل ملايين الناس داخل بلدانهم وعبر الحدود. هناك عدد كبير من هؤلاء الأشخاص، أكثر من أي وقت مضى، لا يبحث فقط عن حياة أفضل، بل إنهم حرفياً يهربون خوفاً على حياتهم، خوفاً من الاضطهاد والتجويد والدمار والبؤس والتعذيب. لدينا حالة طوارئ حقيقية ستزداد سوءاً فحسب إذا لم تتخذ إجراءات حاسمة. فقد ولى زمن الخطوات الصغيرة والمتردة والمؤقتة. وهناك حاجة لحل طويل المدى وطويل الأجل منسق ومتعدد الأبعاد يستند إلى حقوق الإنسان. المهاجرون واللاجئون من بين أكثر الفئات ضعفاً في العالم. وبحكم وضعهم العابر، فإنهم يفتقرون أيضاً إلى صوت سياسي، فلا يمكنهم التصويت أو المشاركة في الحياة السياسية. وهذا يلقي بمسؤولية خاصة ومحددة على أعضاء البرلمان - بوصفهم ممثلي الشعوب - وهي الاستماع بعناية، ليس إلى شواغل المجتمعات المحلية المضيفة فحسب، بل وإلى المهاجرين أنفسهم. وعلاوة على ذلك، يتعين على البرلمانيين كفالة احترام القانون الدولي، لا سيما عندما يتعلق الأمر بالتزامات الدول باستقبال اللاجئين وملتزمي اللجوء ومساعدتهم.

وبالتأكيد فإن إعلان نيويورك من أجل اللاجئين والمهاجرين الذي اعتمد اليوم (القرار ١/٧١) يسير في الاتجاه الصحيح. ويسرني غاية السرور أن أرى تقارباً وتكاتفاً قوياً للغاية - من حيث النهج العام ووصفات السياسات المحددة - بين ذلك الإعلان والإعلان الذي اعتمده الاتحاد البرلماني الدولي أثناء أعمال جمعياته في هذا الوقت من العام الماضي، في جنيف، في أعقاب مناقشة استمرت لمدة أربعة أيام بشأن الضرورات الأخلاقية والاقتصادية التي تدعو إلى هجرة أكثر إنصافاً وذكاءً وإنسانية. ولدينا بالتأكيد الكثير من القواسم المشتركة التي يمكن أن نبني عليها.

أما الساسة الانتهازيون المغرضون فيراهنون بحظوظهم الانتخابية بركوب موجة مشاعر القومية وكره الأجانب المثيرة للشفقة. وفي الواقع، أصبح المهاجرون واللاجئون هم الجناة في كل خطأ يحدث. لقد جرى تحويلهم إلى تهديد لوضع راهن يفترض أنه مريح. وتتبع العديد من الحكومات سبلاً سهلة للخروج من الأزمة، بما في ذلك اعتماد تشريعات - باسم الأمن - يخاطر بالتعارض مع الالتزامات المتعلقة بحقوق الإنسان المتعهد بها منذ فترة طويلة.

وفي غضون سنوات قليلة، شهدت العديد من البلدان الاستعاضة عن خطاب بناء الجسور بسياسات تدفعها شواغل انتخابية ضيقة الأفق وقصيرة الأجل. ونتائج ذلك واضحة للعيان - انتشار جدران جديدة تذكرنا بالأسس المهترئة للعلاقات الدولية في القرن العشرين واتفاقات السياسة الواقعية الرامية إلى كبح التحركات والتدفقات، حتى على حساب المساس ببعض معايير حقوق الإنسان. ينبغي لنا أن نعكس مسار هذه الاتجاهات المثيرة للقلق.

فكما أوضح التاريخ مرارا وتكرارا، فإن الهجرة ليست خطراً على الدول القومية، ناهيك عن الدول الديمقراطية، إنما الخطر يتمثل دون شك في التعصب والكراهية. ويجب أن يكون الهدف المشترك للمجتمع الدولي هو بناء مستقبل للأجيال المقبلة، وليس مكافحة المهاجرين واللاجئين وطالبي اللجوء. إننا بحاجة إلى الحكمة لنقوم بصورة جماعية بدراسة الحلول القصيرة الأجل التي تسفر عن نتائج ضئيلة بتكاليف بشرية هائلة وتتسبب في معاناة بشرية وأضرار اجتماعية واقتصادية وسياسية هائلة على المدى الطويل.

ونحن بحاجة إلى أن نبني معا رؤية جديدة تضع طاقة المهاجرين واللاجئين وإمكاناتهم اليوم في إطار النتائج الإنمائية التي ستكشف غداً، على النحو المتوخى في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

والميزانيات المنهكة أن تكون أكثر تقبلاً للعمال المهاجرين واللاجئين. والخبر السار هو أن أهداف التنمية المستدامة، التي دخلت حيز النفاذ هذا العام، توفر لنا جميع التوجيهات التي نحتاجها للربط بين تلك الأمور على مستوى السياسة العامة وبناء أرضية مشتركة بين جميع الأطراف المعنية.

وإذا اتخذنا إجراءات حاسمة لتنفيذ الإطار الشامل لأهداف التنمية المستدامة من أجل مكافحة الفقر واستعادة الاستقرار السياسي ودعم البيئة، سيتمكن المزيد من الناس من العيش في بلدانهم في أمن وحرية كاملين، مع الأمل في حياة أفضل لهم ولأطفالهم. ومن شأن تنفيذ أهداف التنمية المستدامة أيضاً أن يمكن البلدان المضيفة من إدماج المهاجرين على نحو فعال في مجتمعاتها واقتصاداتها.

إن الاتحاد البرلماني الدولي عاقد العزم على المساهمة مساهمة قوية على هذه الجبهة من خلال مساعدة البرلمانات على إضفاء الطابع المؤسسي على أهداف التنمية المستدامة من خلال بناء القدرات وتقديم المشورة في مجال السياسات. وفي الفترة المقبلة، ستكون أهداف التنمية المستدامة ماثلة بقوة في تخطيطنا الاستراتيجي وفي شراكتنا الوثيقة جداً مع الأمم المتحدة. وكجزء من هذا العمل، سنسبني على دليل صدر مؤخراً للبرلمانيين بشأن الهجرة وحقوق الإنسان والحوكمة أعد بالاشتراك مع منظمة العمل الدولية ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان.

وكما جرت العادة، عندما يتعلق الأمر بالاتفاقات مثل الاتفاق الذي اعتمد اليوم، فإن الكثير سيتوقف على الإرادة السياسية لتنفيذ ما تم الاتفاق عليه. وهنا سيكون دور البرلمانيين، مرة أخرى، بالغ الأهمية. وربما كان ذلك هو السبب الرئيسي لتوجيه قرار الجمعية العامة هذا العام بشأن التفاعل بين الأمم المتحدة والبرلمانات الوطنية والاتحاد البرلماني الدولي (القرار ٧٠/٢٩٨) الدعوة إلى الاتحاد البرلماني الدولي والأمم المتحدة للعمل معا في دعم الحكومات لتيسير هجرة

وعلى غرار أعضاء الجمعية، يود أعضاء البرلمان - في معظمهم - أن يشهدوا تحولا في الطريقة التي ينظر بها إلى المهاجرين واللاجئين، بحيث ينظر إليهم باعتبارهم مسؤولة مشتركة لا عبئا، وباعتبارهم فرصة اقتصادية للبلدان المضيفة والمجتمعات المحلية، لا تكلفة، وباعتبارهم عملية توطين منظمة واندماج اجتماعي، لا كمسألة من مسائل مراقبة الحدود فحسب، وبوصفهم فرصة لاحتضان التنوع والاحتراف به باعتباره مبدأ للتفاعل البشري في عالم تسوده العولمة لا كخطر على الهوية الوطنية.

ويجب علينا أن نعمل معا - الحكومات والبرلمانات والمجتمع المدني - من أجل تغيير الخطاب السلبي بشأن الهجرة الذي يسود الثقافة العامة ووسائل الإعلام. ويجب أن نقف بحزم ضد جميع مظاهر كره الأجانب والعنصرية والتمييز، ولصالح أعمال حقوق الإنسان للمهاجرين. كما يجب إيلاء اهتمام خاص لأشكال التمييز المتداخلة التي تواجه بعض المهاجرين أو اللاجئين، ولا سيما التمييز على أساس الجنسية أو العرق أو نوع الجنس، سواء في القوانين الوطنية أو في الممارسة.

وتتعرض النساء المهاجرات والأطفال بشكل خاص لخطر الاستغلال والاعتداء. وقد يفرض تجاهل احتياجاتهم المحددة واحتياجات المهاجرين المعوقين إلى أشكال أخرى للتمييز، بالإضافة إلى التحيز المتكرر ضد المهاجرين واللاجئين. وفي المقام الأول، يجب أن يكون لدينا فهم مشترك لما يلزم لإدارة الهجرة على نحو أكثر فعالية، بما في ذلك عن طريق مكافحة أسبابها الجذرية، مثل النزاعات والفقر والكوارث الطبيعية وتغير المناخ، على سبيل ذكر أشدها وضوحا لا حصرا لها.

ومكافحة العوامل المحركة للهجرة في بلدان المنشأ ليست أمرا سهلا. كما أنه ليس من السهل على البلدان المستقبلية ذات معدلات البطالة المرتفعة، والاقتصادات والدخول الراكدة،

وتتحمل الدول المسؤولية عن حماية حياة ورفاه وكرامة المهاجرين، بغض النظر عن مركزهم القانوني. والجمعيات الوطنية للصليب الأحمر والهلال الأحمر في جميع أنحاء العالم على استعداد للقيام بدورها في المساعدة على دعمهم. لكن علينا تحديد أهدافا جماعية أسمى. واليوم، يموت عدد كبير جدا من الناس أثناء رحلاتهم. إنهم يغرقون في البحر - كما نرى كثيرا - تخور قواهم في الصحراء - وهو ما لا نراه - ويختنقون في الصناديق الخلفية للسيارات أو في شاحنات مكتظة - وهو ما نقرأ عنه كثيرا في وسائل الإعلام. ويختفي الأطفال غير المصحوبين. وبدون الحصول على معلومات موثوقة وذات مصداقية يسقط الناس ضحية للمتجرين بالبشر. يقعون فريسة للعصابات ويحتجزون ويتعرضون للإعداد في مخيمات غير قانونية. مرة أخرى، هذا أمر غير مقبول.

إنها وصمة على جبين إنسانيتنا المشتركة، وكذلك اللامبالاة التي كثيرا ما تلقاها معاناتهم. إننا نهيئ بالدول اتخاذ جميع الخطوات اللازمة لكفالة تنقل المهاجرين في سلامة وكرامة لحماية أنفسهم من الحوادث والاعتداءات والاستغلال وسوء المعاملة ومن تشتت أسرهم. إننا نهيئ بالدول كفالة حصولهم على الرعاية الصحية والمشورة القانونية والغذاء والمأوى أثناء تنقلهم. إنهم يحتاجون أيضا للوصول إلى المعلومات لمساعدتهم على اتخاذ قرارات مستنيرة وفي الوقت المناسب على طول طريق الهجرة.

وبمجرد وصولهم إلى مقصدهم، فإننا ندعو الدول المضيفة إلى احترام حقوق جميع المهاجرين بموجب القانون الدولي والقانون الوطني، وعلى وجه الخصوص، كفالة الاحترام الكامل للحقوق المتصلة باللجوء وبمحاية اللاجئين. ونطلب أيضا تيسير اندماجهم الاجتماعي وحمايتهم من التمييز والوصم وكراهية الأجانب.

يجب أن نعمل معا من أجل تغيير الخطاب المخيف بصورة متزايدة عن المهاجرين. هناك وجهات نظر مختلفة

وتنقل الأشخاص بشكل منظم وآمن وقانوني ومسؤول، بما في ذلك من خلال تنفيذ المهجرة المخطط لها والتي تتسم بحسن الإدارة.

و نتطلع إلى العمل مع الجمعية العامة للنهوض بتلك المسألة الحاسمة الأهمية على أساس رؤيتنا المشتركة للطريق قدما.

الرئيس المشارك بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد الحاج آس سي، الأمين العام للاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر.

السيد آس سي (الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر) (تكلم بالإنكليزية): في الأيام الأخيرة، تكلمنا كثيرا عن اللاجئين والمهاجرين. هذه ليست هويات؛ بل هي حالات يجد الكثير من الناس أنفسهم فيها بسبب ظروف خارجة عن سيطرتهم، حالات يحاول فيها الناس الفرار من وطنهم لأن الوطن لم يعد آمنا.

لكن الوطن اليوم لم يعد غير آمن للذين يعيشون فيه فحسب، بل وغير آمن بالنسبة لكثيرين آخرين هناك لمحاول تقديم المساعدة والدعم. في طريقي إلى هذه القاعة للتو، تلقيت أخبارا مروعة مفادها أن الموظفين والمتطوعين الذين كانوا يحتفلون بكل فخر صباح اليوم بوصولهم أخيرا إلى حلب، تعرضوا للقصف. قتل ١٤ منهم، ليصل العدد الإجمالي للقتلى إلى ٦٥، وهو أمر غير مقبول على الإطلاق.

واليوم، نطلب من قادة العالم اغتنام الفرصة التي يتيحها مؤتمر القمة هذا للعمل معا لوقف موت ومعاناة أولئك الذين يتركون ديارهم من أجل المسعى الإنساني المتمثل في طلب الأمان والكرامة والمستقبل لأطفالهم. ربما ينبغي لنا أيضا أن ندعو الجميع إلى بدء أول عمل، وهو وقف الحرب ووقف العنف ووقف جميع الحالات التي تدفع الناس على ترك منازلهم.

أفكر كل يوم كم حالفني وأسرتي الحظ للخروج على قيد الحياة من هذا الكابوس. وكيف كنا محظوظين أن نحصل على اللجوء في كندا، حيث يمكننا إعادة بناء حياتنا لنصبح مواطنين كاملين المواطنة. من كان يعرف أن هذه اللاجئة الصغيرة سيطلب منها، ذات يوم، أن تشغل أعلى منصب في كندا، الحاكم العام والقائد الأعلى، والآن منصب الأمين العام للمنظمة الدولية للفرانكوفونية؟

مع ذلك، وإذا أعرف من أين أتيت، أفكر كل يوم في مئات الآلاف من أبناء جلدتي الهايتيين، الذين سحق القمع أجسادهم أو لقوا حتفهم في البحر. أفكر في أولئك الذين ما زالوا يواجهون أسوأ الظروف بينما يحركهم اليأس، وليسوا سوى إحصاءات غفل باردة، يجري تصنيفهم في عمود مهاجر/لاجئي.

ليس لدي الوقت الكافي هنا لأسرد جميع الأسباب التي حدثت بنا إلى الفرار، والقوة التي احتجنا لها نحن الناجين للتعافي من جراحنا والبدء من الصفر وإعادة بناء حياتنا في أماكن أخرى.

صحيح أننا وصلنا محرومين مجردين من كل شيء، غير أننا كنا لا نزال أغنياء بكل ماضيينا وبشجاعتنا وتصميمنا. نحن الناجين نسأل أنفسنا باستمرار عما إذا كانت قصصنا ومعاناتنا ستروى. إني هنا، وأنا أردد قصتي الشخصية، أفكر في ملايين البشر المرعوبين الذين يعانون الصدمة إلى الأبد اليوم، في هذه اللحظة. إني أفكر في هؤلاء الملايين من الأطفال الذين يشكلون أكثر من نصف جميع اللاجئين والمشردين والمهاجرين. وكل هذا يحدث أمام أعيننا.

إننا بحاجة إلى نهج إنساني يحترم كرامة الأشخاص وحقوقهم الأساسية. ويجب أيضا أن نتبع نهجا متعدد الأطراف وشاملا ومتضافرا وتعاونيا ومتسقا ومسؤولا. دعونا نواجه الواقع ونسأل أنفسنا لماذا شهدنا في عام ٢٠١٥، وللمرة الأولى في تاريخ الأمم المتحدة، تشريد أكثر من ٦٥ مليون شخص قسرا. لماذا كان

عن المهاجرين قد تكون مشروعة، لكن كراهية الأجانب والعنصرية ليستا مشروعيتين. ولا يمكن التسامح إزاء التمييز والعنف وينبغي تسميتهما باسميهما. وفي هذا الصدد، نتطلع إلى القيادة والالتزام من جانب الدول.

وأخيرا، نتعهد بتقديم دعمنا. الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، عن طريق ١٩٠ جمعية وطنية و ١٧ مليون متطوع على أرض الواقع، موجود عند جميع النقاط على امتداد طرق الهجرة: في بلدان المنشأ والعبور والمقصد. نحن نرى المعاناة اليومية والمهانة اللتين تمثلان الواقع بالنسبة للكثير من الناس. ونتعهد بمواصلة عملنا لحماية ومساعدة النساء والأطفال والرجال الذين أجبروا على الخروج من بلدانهم في مختلف أنحاء العالم، بصرف النظر عن مركزهم القانوني، لأنه، في الواقع، لا يوجد إنسان غير قانوني.

الرئيس المشارك بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيدة ميشيل جان، الأمينة العامة للمنظمة الدولية للفرانكوفونية.

السيدة جان (المنظمة الدولية للفرانكوفونية) (تكلمت بالفرنسية): وأنا أستمع هذا الصباح إلى شهادات وبيانات عن الحالات التي تجر الآلاف من النساء والرجال والشباب والأطفال على الفرار، أوكد للحاضرين أن هذا يستحضر لدي ذكريات مؤلمة.

بالنسبة لي، فإن الأمر ليس مجرد إحصاءات أو أرقام أو بيانات، لكنه فصل في حياتي، لأنني كنت هناك ذات مرة. كطفلة، خبرت هذه المحنة الصعبة مع والدي، شأن مئات الآلاف من الأسر الهايتية التي تعين عليها ترك كل شيء وراءها وسط حالة من الانعدام التام للأمن، لبدء طريق المنفى وهي معدمة، هربا من القمع والعنف اليومي والفقر المدقع في ظل نظام فرانسوا دوغاليي الدكتاتوري الدموي الفاسد.

والتنوع الثقافي والديني. وما نشترك فيه جميعا هو الشعور المشترك بالإلحاح. إننا نعلم أن هذه التحركات الكبيرة للاجئين والمهاجرين ليست مجرد مرحلة عابرة. في هذا العالم المعولم، يجب علينا أن نعيش ونعمل معا بمسؤولية مشتركة، أخلاقيا، وبطبيعة الحال، بفعالية. وبخلاف ما نواجهه من التباس حول مسألة التشريد القسري وأولئك الذين تخلفوا، تقع علينا مسؤولية مشتركة تتمثل في التصدي لهذه الظاهرة بلا هوادة ونحن نرى كل هذه المعاناة واللامبالاة وكل يعمل من أجل مصلحته ومعزول عن الآخرين - كل ذلك أمور وهمية يرثى لها في عالمنا الذي لا تحده حدود.

يجب علينا أن نتصرف بشكل عاجل بروح من الأخوة والتضامن من أجل إنعاش تقاليدنا في الضيافة وللتعارف وتفاهم بشكل أفضل. إن من مسؤوليتنا المشتركة كذلك أن نتصدى بكل طاقتنا لخطاب الكراهية والتحيز المدفوع بكره الأجناب والحركات المتطرفة التي تغذيها الشعبوية والترعة القومية المتطرفة التي تستغل لتحقيق مكاسب انتخابية بحثة لتأجيج الخوف من الآخر ورفض الأجنبي. وفي الأجل القصير، فإننا مسؤولون بشكل مشترك عن النظر في سياسات الهجرة طويلة الأجل وقصيرة الأجل على حد سواء تقوم على تقاسم الأعباء والتعاون الدولي. ويجب أن يكون هذا تبادلا مربحا للجميع. فبدلا من إقامة الجدران أو نشر ونصب الأسلاك الشائكة، ينبغي لنا أن نستثمر في التنمية الاقتصادية المستدامة. وتضم المنظمة الدولية للفرانكفونية صوتها لتحقيق تلك الغاية.

وإذ أشيد بمؤتمر قمة الأمم المتحدة الرفيع المستوى الأول هذا للتعامل مع التحركات الكبيرة للاجئين والمهاجرين ويسعدني رؤيتنا جميعا هنا معا وأرحب باعتماد إعلان نيويورك من أجل اللاجئين والمهاجرين، فإنني أرى مدى تصميمنا على تعبئة جميع جهودنا وأعمالنا. غير أنني أود أن أتأكد من أننا سنعمل بطريقة تكاملية ونأخذ في الحسبان، بطريقة شاملة ومجدية ومنسقة، المبادرات القائمة وتلك المقبلة، بروح شراكة

أكثر من مليون من اللاجئين والمهاجرين في عام ٢٠١٥ على استعداد لمواجهة الصحراء والبحر الأبيض المتوسط من أجل محاولة الوصول إلى أوروبا مخاطرين بحياتهم؟ وقد أصبح هذا العام بالفعل الأكثر دموية حتى الآن لأننا لم نتصرف بالسرعة الكافية.

يجب علينا أن نعمل ونعالج الأسباب الجذرية للهجرة ومظاهرها المأساوية على حد سواء. ومعالجة الأسباب الجذرية، هو ما تقوم به المنظمة الدولية للفرانكفونية، التي أمثلها. وتشمل الـ ٨٥ دولة ومنظمة الأعضاء في منظماتنا في خمس قارات بلدان منشأ وعبور ومقصد، وفي نهاية المطاف، بلدان مضيضة. وهذا يوضح إلى أي مدى يمسنا الوضع جميعا وكيف تسترعي جميع جوانبه اهتمامنا كل يوم.

نحن لا نقف مكتوف الأيدي؛ إننا نعمل. فبالإضافة إلى برامجنا للتعليم والتدريب، لدينا برامج تهدف إلى النهوض بقدرات المجتمعات المحلية. إننا ندعم الأعمال الحرة وبرامج إيجاد فرص العمل للنساء والشباب في سياق استراتيجية اقتصادية حيوية لمساعدة البلدان الأكثر تأثرا بهذه الهجرات الجماعية للناس. إننا لا ندخر أي جهد. فعلى سبيل المثال، نحن نبي برامج حاضنة في ١٢ بلد من البلدان الناطقة بالفرنسية جنوب الصحراء الكبرى لتعزيز قدرات الأعمال والصناعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم، التي تعمل كمحركات للنمو وتولد فرصا للعمل. يجب أن نهيئ أسبابا للأمل. ويجب أن نهيئ الفرص ونفتح الأبواب. ويجب أن نقلب رأسا على عقب الإحساس باليأس، وبخلو المستقبل من الأمل ومن العزم، الذي يشعر به الكثير من الشباب والنساء. إن برامج الدعم تلك ضرورية للبلدان الأكثر ضعفا في العالم الفرانكفوني لتتكيف مع الآثار المدمرة لتغير المناخ.

كما تلتزم المنظمة الدولية للفرانكفونية التزاما راسخا بمنع نشوب النزاعات وبإعادة بناء السلام وتعزيزه وبالنهوض بالديمقراطية وسيادة القانون وكفالة احترام الحقوق والحريات

ويتم التلاعب بمخاوف المواطنين لتهيئة مناخ من الريبة وعدم الثقة وكراهية الأجانب والعنصرية. وفي أحيان كثيرة جدا، يتم الخلط عمدا بين الفارين من الإرهاب والمشتبه فيهم بصناعة الإرهاب. إن مجرد عدم امتلاك اللاجئين والمهاجرين للوثائق لا يعني أنه لا حقوق لهم. إن سيادة القانون، إذا فهمت وطبقت على نحو سليم، تكفل أن جميع الناس سواسية ولهم الحق في الحماية المتساوية، أيا كانوا وأينما كانوا، مهاجرين أو في ديارهم. إن قضايا اللاجئين والمهاجرين لا تدور في فراغ قانوني. فالاتفاقيات والمعاهدات والقواعد والقوانين موجودة، ولكنها، للأسف، لا تُحترم. وهناك عجز هائل في الالتزام والامتثال والقدرات.

ويشكل إعلان نيويورك من أجل اللاجئين والمهاجرين (القرار ١٧١/١) تذكرة هامة وحسنة التوقيت بأن الإطار القانوني الدولي الذي وضع بعناية كبيرة خلال القرن الماضي يوفر أساسا متينا لحماية حقوق الأشخاص المرتحلين وإيجاد حلول لمحتتهم. ويوفر الهيكل القانوني الأساس الذي يجب أن يستند إليه وضع الاتفاقيتين العالميتين التمايزيتين بشأن اللاجئين والمهاجرين.

وإعلان نيويورك ليس إلا خطوة أولى، والخطوات التالية ستكون بالغة الأهمية. وإذ يمضي المجتمع الدولي قدما، تود المنظمة الدولية لقانون التنمية التأكيد على ثلاث نقاط رئيسية. أولا، يجب أن لا يكون هناك حلول وسط بشأن سيادة القانون. فلن يؤدي التلاعب بالقواعد القانونية اليوم إلا إلى تكديس المشاكل للغد.

ثانيا، يجب أن تسير التنمية والمساعدة الإنسانية بالتوازي، وليس بالتتابع، وذلك للمساعدة في دعم الأشخاص المتقلبين في مرحلة مبكرة. فالخطوط الزائفة لا معنى لها في عالم لم تعد الحدود فيه تصد الناس وحيث تهيء العولمة فرصا جديدة وتوجد تهديدات جديدة، تتطلب استجابات عالمية شاملة.

كاملة مع السكان وإلى جانبهم. ولا يمكننا أن نواصل العمل كل على حدة وأن نرى الكثير من الموارد تذهب هباء لأننا نفتقر إلى التنسيق.

ومن هذا المنطلق، نتعامل مع جميع هذه الشراكات الدولية ونأتي هنا إلى الأمم المتحدة لإطلاق تحذير عن الحاجة الملحة إلى إعادة النظر في إجراءاتنا بطريقة جديدة تماما ومواءمة عملنا حتى نتمكن من الرد بصورة أفضل على احتياجات السكان المعرضين للخطر، الذين يضعون ثقتهم فينا وعلينا أن نتذكر أن التاريخ سيحكم علينا.

الرئيس المشارك بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيدة إيرين خان، المدير العام للمنظمة الدولية لقانون التنمية.

السيدة خان (المنظمة الدولية لقانون التنمية) (تكلمت بالإنكليزية): يشرفني أن أحاطب هذا الاجتماع الرفيع المستوى، بوصفي رئيسة للمنظمة الحكومية الدولية الوحيدة في العالم المكرسة حصرا للنهوض بسيادة القانون والتنمية.

إننا لا نحتاج إلى التذكير بالطابع الملح لأزمة اللاجئين والهجرة أو بشدة المعاناة البشرية. ما نحتاج إليه هو أن نتذكر أن محتتهم هي نتيجة مباشرة لعدم التقيد بسيادة القانون، وحقوق الإنسان والمعايير الإنسانية - إخفاق المؤسسات في الحماية وإخفاق ذوي النفوذ في حشد الإرادة السياسية لإيجاد الحلول. يعرض الرجال والنساء والأطفال حياتهم للخطر للفرار من الاضطهاد والحرب والفقر وبناء مستقبل جديد لأنفسهم. لكنهم عندما يصلون إلى الخارج، فإنهم يواجهون عدم المساواة والظلم. فإلهم قادرين على العودة إلى ديارهم بأمان ولا هم قادرين على الاندماج في المجتمعات الجديدة بكرامة وحقوق. وللأسف تتم، في بلدان كثيرة جدا، شيطنة اللاجئين والمهاجرين وتجريمهم لتحقيق مكاسب سياسية قصيرة الأجل.

معلومات استخباراتية جُمعت من خلال عملية "إنتركوس سبارتكوس ٣" التي نفذتها المنظمة إلى توقيف ١٨ من المشتبه فيهم كانوا على وشك تهريب ضحايا بين كولومبيا وإكوادور في ظروف بالغة السوء. وكان من بين الضحايا الذين تم إنقاذهم نساء حوامل ورضع، تطلب العديد منهم عناية طبية عاجلة. وأدت العملية أيضا إلى تفكيك شبكة للاتجار بالبشر قامت بتهريب مئات النساء والفتيات من أمريكا الجنوبية إلى آسيا باستخدام وثائق هوية مزورة. وهذه ليست حوادث منعزلة، بل إنها تجسيد للهجرة غير القانونية وغير النظامية: صناعة تديرها جماعات إجرامية منظمة تولد عائدات ضخمة، حيث يتراوح متوسط الأرباح بين خمسة وستة بلايين دولار سنويا، وهو ما يمكن أن يغذي الإرهاب والجرائم عبر الوطنية الخطيرة.

لقد أظهرت لنا أيضا هجمات باريس التي وقعت في ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥ أن الإرهابيين يستغلون الأزمات الاجتماعية مثل الهجرة لتحقيق أهدافهم. فقد دخل أحد المفجرين الانتحاريين أوروبا ضمن تدفق أعداد كبيرة من اللاجئين، وجرى تسجيله في مخيم للاجئين قبل أن يصل إلى باريس. وبالنظر إلى هذه الأمثلة، ينبغي أن تكون استجابتنا لحركات التروح الكبرى للاجئين والمهاجرين ذات شقين: إذ يجب أن تشمل تحسين إدارة الهجرة للحد من المخاطر من قبيل تهريب الأشخاص والاتجار بالبشر والاستغلال الجنسي والجرائم ضد الأطفال، ويجب أن تفكك شبكات التهريب الإجرامية التي تقف وراء الهجرة غير المشروعة. ولكن استجابتنا يجب أيضا، وبنفس القدر من الأهمية، أن تعالج الأسباب الجذرية لزعة الاستقرار والتشريد القسري والهجرة غير القانونية. ويمكن للإنتربول أن يساعد على كلتا الجبهتين، لكنني، حرصا على الوقت، سأركز على الشق الأول فحسب.

تتناول استراتيجية الإنتربول، التي أيدتها الاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي، مخاطر الهجرة غير القانونية وتركز على

ثالثا، الاستثمار في سيادة القانون جزء لا يتجزأ من التنمية المستدامة، على نحو ما أوضحت خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (القرار ١/٧٠). وعن طريق تعزيز المؤسسات، فإن سيادة القانون تكفل العدالة والمساءلة. وعن طريق تمكين الناس، فإنها تساعد في بناء قدرة المجتمعات على الصمود. وكلما زادت الحكومات والمجتمع الدولي من الاستثمار في سيادة القانون، أصبحت أفضل تجهيزا لحماية ومساعدة اللاجئين والمهاجرين والمشردين.

ويقر انضمام المنظمة الدولية للهجرة إلى الأمم المتحدة بالحاجة إلى أفكار جديدة وشراكات جديدة. وتتيح سيادة القانون الفرصة للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة والدول الأعضاء لأن تكون جريئة ومبتكرة فيما تبقى تركيزها على الحقوق وعلى البشر. والمنظمة الدولية لقانون التنمية على أهبة الاستعداد للعمل مع جميع الأطراف المعنية من أجل تحديد الحلول لحماية وتمكين اللاجئين والمهاجرين والمشردين.

الرئيس المشارك بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيد إيمانويل رو، الممثل الخاص للمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول).

السيد رو (المنظمة الدولية للشرطة الجنائية) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أود أن أشكر السفير تومسون، رئيس الجمعية العامة، على استضافة هذا الاجتماع الحسن التوقيت، كما أشيد بالعمل الهائل الذي قام به سلفه والأردن وأيرلندا بوصفهما ميسرين.

بالنظر إلى حالات تشريد اللاجئين الحالية الواسعة النطاق، فإن الوقت مناسب الآن أكثر من أي وقت مضى لمواجهة الحقائق الصعبة. والإنتربول، بوصفها المنظمة العالمية الوحيدة للتعاون بين أجهزة الشرطة، ملتزمة بمساعدة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على القيام بذلك. وفي حزيران/يونيه ٢٠١٦، أدت

ومعاملة رعايا البلدان الثالثة واستراتيجيات الحد من الفقر، وهي المسائل الأساسية للحوار بشأن الهجرة بين الاتحاد الأوروبي ومجموعة دول أفريقيا والكاربي والمحيط الهادئ.

وتتطلب الاضطرابات والأعداد الكبيرة للتحركات القسرية للبشر وما يصاحب ذلك من أزمات إنسانية على مدى العقدين الماضيين اتخاذ إجراءات للتغلب على الجوانب السلبية مع تعزيز فوائد الهجرة. وهذا يعني الاهتمام بالدوافع المتعددة للهجرة - السياسية منها والاقتصادية والاجتماعية والبيئية. والدوافع السياسية، على سبيل المثال، تنبع من انتشار النزاعات والحروب والاضطهاد وانتهاك حقوق الإنسان. وتسهم هذه الأمور في العواقب الوخيمة التي تعانيها الفئات الضعيفة من السكان، ولا سيما النساء والأطفال والمسنين والمعوقين.

وتشدد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ على حتمية السلام والأمن بوصفهما عاملي تمكين للتنمية المستدامة. ولذلك، فإن بناء مجتمعات سلمية ومتماسكة وآمنة شرط أساسي للتغلب على الأسباب الهيكلية للهجرة القسرية والتشرد الداخلي.

وتشمل الدوافع الاقتصادية أوجه عدم الاستقرار المالي، وارتفاع معدلات البطالة، ولا سيما بين الشباب، وعدم الحصول على الرعاية الصحية والخدمات الاجتماعية الأخرى. وتؤدي هذه العوامل إلى زيادة الفقر وعدم المساواة، التي بدورها تدفع الناس إلى الهجرة باستخدام شبكات قانونية أو غير قانونية. وتؤدي الكوارث المناخية، من الجفاف إلى الفيضانات، إلى اللجوء بسبب المناخ. وتؤدي دول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ المبادرات العالمية، مثل إطار سنداى للحد من مخاطر الكوارث، التي ترمي إلى التخفيف من مخاطر الكوارث وما يترتب عنها من تشريد للسكان.

ويتطلب التصدي لدوافع الهجرة هذه تضامنا دوليا من خلال الجهود المشتركة من أجل التنفيذ الفعال لخطة التنمية

تزويد الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بالأدوات والمهارات والمعرفة التشغيلية لتعطيل عمل الشبكات الإجرامية المسؤولة عن هذه الهجرة. وتقود الإنتربول فريقين عاملين بشأن هذه المسألة. الأول هو فريق خبراء معني بالاتجار بالبشر والثاني عبارة عن شبكة تنفيذية متخصصة لمكافحة تهريب المهاجرين. ووضعنا دليلا لإدارة الحدود في غرب أفريقيا وجمعنا بين بناء القدرات هذا وتنفيذ دورات تدريب رسمي وعمليات فعلية.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن أحد السبل الرئيسية لمكافحة الهجرة غير النظامية يتمثل في تعزيز أمن الحدود. وتضمن قاعدة بيانات الإنتربول لوثائق السفر المسروقة والمفقودة ٥٤ مليون وثيقة، ما يمكن ضباط مراقبة الحدود من التأكد على الفور مما إذا كان يجري استخدام وثائق سفر مزورة أو غير صحيحة في التحركات غير القانونية عبر الحدود.

وقد أثبتت قدرات الإنتربول الشرطة فائدتها الكبيرة للبلدان الأعضاء في مكافحة الهجرة غير النظامية، ولكننا بحاجة إلى دعم سياسي قوي من الدول من أجل القيام بعملنا بكفاءة. وأدواتنا اليسيرة المنال متاحة لجميع الدول للتخفيف من المخاطر المتصلة بالجريمة والأمن التي تقترن بهذه التحركات الكبيرة للبشر، مما يحمي بالتالي المهاجرين واللاجئين.

الرئيس المشارك بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيد باتريك غوميس، الأمين العام لمجموعة دول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ.

السيد غوميس (مجموعة دول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ) (تكلم بالإنكليزية): ترحب الدول الـ ٧٩ الأعضاء في مجموعة دول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ بمؤتمر القمة الهام والحسن التوقيت هذا بشأن الهجرة. ويتيح اتفاق كوتونو بين المجموعة والاتحاد الأوروبي إجراء حوار مستمر بشأن تدفقات الهجرة التي تجري متابعتها بشكل مشترك لمعالجة مسائل حماية حقوق الإنسان وعدم التمييز

وختاماً، تكرر المجموعة دعمها لإعلان نيويورك من أجل اللاجئين والمهاجرين (القرار ١/٧١)، وتدعو إلى المزيد من العمل والقليل من الكلام. وما زلنا متفائلين بأن اعتماد نتائج هذا الاجتماع والاتفاقات العالمية سيكون استمراراً لاستجابات إيجابية ومبتكرة ومتوازنة للهجرة تخدم البشرية جمعاء، بل جميعنا معا.

الرئيس المشارك بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيد بيتر ماورر، رئيس اللجنة الدولية للصليب الأحمر.

السيد ماورر (اللجنة الدولية للصليب الأحمر) (تكلم بالإنكليزية): ترحب اللجنة الدولية للصليب الأحمر بمؤتمر القمة هذا وإعلان نيويورك من أجل اللاجئين والمهاجرين (القرار ١/٧١) الذي اعتمد هذا الصباح. للإعلان يلزم الدول بالتعامل مع كل مهاجر ولاجئ بإنسانية. كما يُذكر بالمعايير العالية للقانون الدولي الذي ينظم حمايتهم ومساعدتهم.

إن هذا الالتزام المزدوج بالإنسانية والقانون أمر أساسي. وتشاهد اللجنة الدولية للصليب الأحمر مباشرة كل يوم، في مختلف أنحاء العالم، المعاناة التي تدفع الناس إلى الفرار من ديارهم بحثاً عن الأمان والظروف المعيشية التي تمكنهم من تلبية احتياجاتهم الأساسية. إن غالبية الأشخاص المشردين قسراً يبقون في بلدانهم، ولذلك فهم ليسوا بلاجئين. فالمشردون داخلها، الذين يوجد منهم ٤١ مليوناً اليوم، لم يعبروا حدوداً دولية. ومعظم اللاجئين تستضيفهم البلدان المجاورة لمواقع النزاعات المسلحة اليوم.

إن قرار أسرة بترك ديارها في الغالب قرار مأساوي. فالناس قد فقدوا الكثير. وهم يائسون. ولم يعودوا يرون أي مستقبل في الأماكن التي كانت دياراً لأسرهم لمدى أجيال. وبمجرد أن يضطروا إلى التنقل، فإن مسار رحلتهم يكون محفوفاً بانعدام الأمن. فالمهاجرون يتعرضون لمخاطر الاحتجاز.

المستدامة لعام ٢٠٣٠. وتتيح ستة من أهداف التنمية المستدامة وغاياتها بشأن الهجرة اتباع نهج منظم للقضايا المترابطة للربط بين الهجرة والتنمية والتحول الاجتماعي. وبالإضافة إلى ذلك، فإن حالة العمال المهاجرين مبينة في الهدف ٨ بشأن العمل اللائق للجميع، وينبغي أن تتناول الحد من بطالة الشباب عن طريق النهوض بالأعمال الحرة للشباب.

إن الدول الأعضاء في مجموعة دول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ شركاء في آليات هجرة تشمل عمليتي الخرطوم والرباط اللتين شكلتا خلفية مؤتمراً فالتنا، الذي عقدت تحت شعار الشراكة بين أفريقيا والاتحاد الأوروبي بشأن الهجرة والتنقل والعمالة، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥. ويجب إعطاء كل تشجيع ممكن لتنفيذ خطة عمل فالتنا.

وتتطلب التحركات الأكاديمية والبحثية والطلب على المهارات اللازمة في البلدان المتقدمة النمو استراتيجيات واضحة المعالم للتعاون بين البلدان المرسلّة وبلدان العبور والبلدان المتلقية. ومن المتفق عليه عموماً أن الهجرة قد أظهرت آثاراً إيجابية على البلدان المرسلّة والمستقبلة على السواء، بتلقي الأخيرة المهارات اللازمة في قطاعها الخدمية.

وتستفيد العديد من دول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ بشكل كبير من التحويلات المالية. ففي عام ٢٠١٥، على سبيل المثال، بلغت التحويلات إلى البلدان النامية ٤٣٢ مليار دولار، أي أكثر من ثلاثة أضعاف المساعدة الإنمائية الرسمية لتلك السنة. ولذلك، تكرر المجموعة دعوتها إلى تخفيض رسوم المعاملات المصرفية وإلى إبرام اتفاقات مقبولة لمراسلات المصارف للمساعدة في التحويلات المالية للبلدان النامية. وسيتواصل الحوار بشأن الهجرة بين الاتحاد الأوروبي والمجموعة لمعالجة الهجرة من منظور تنموي، تسليماً بأنه ينبغي التصدي لأسبابها الجذرية، وتحديد، الفقر وانعدام الفرص الاقتصادية.

بالحاجات الأساسية لحمايتهم، هو دعمهم لكي يصبحوا ويظلوا معتمدين على ذواتهم.

إن اللجنة الدولية للصليب الأحمر وشركاءها في الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر تشارك بشكل شامل في العمل الإنساني مع المهجرين في كل مرحلة من مراحل رحلتهم. فلدينا معرفة وخبرة وموارد ثمينة لتوجيه سياسات الدولة وممارستها في التخفيف من معاناتهم. ونتطلع إلى الإسهام بهذه الخبرة في الاتفاقات التي تتوصل إليها الدول في غضون السنتين القادمتين.

الرئيس المشارك بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيد مايكل سبنديغر، المدير العام للمركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة.

السيد سبنديغر (المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة) (تكلم بالإنكليزية): ربما ذكر بالفعل عدة مرات اليوم أن المجتمع الدولي يواجه حالياً أسوأ أزمة لاجئين منذ الحرب العالمية الثانية. ويعني الارتفاع الاستثنائي في أعداد الأشخاص المحتاجين للحماية كذلك أنه لا يوجد بلد واحد أو مجموعة صغيرة من الدول يمكنها الوفاء بالالتزام بتوفير الحماية والمساعدة في الإدماج من دون دعم دولي واسع النطاق. كما إنه يبخر أي أمل في أن الدول التي لا تبحث عن الحلول في أول الأمر، ستخترط في البحث عنها في مرحلة لاحقة.

فالناس سيتنقلون بحثاً عن أماكن آمنة وظروف إنسانية إذا لم يجدوها في أول ملجأ لهم. وستساعدهم تكنولوجيا الاتصالات الحديثة ووسائل النقل على الوصول إلى أماكن تبعد كثيراً عن المناطق المتاخمة لمناطق النزاع. لقد كان هذا أحد الدروس التي تعين على الأوروبيين تعلمها خلال صيف السنة الماضية الطويل للهجرة. ولكن يجب ألا ننسى أنه على الرغم من أزمة اللاجئين، فإن معظم تدفقات الهجرة لا تزال تنطوي على أنواع أخرى من التنقل، ويمكن القول بأن العديد

وتنفصل الأسر. ويُفقد الأقارب. والمأساة الأولية تتسبب في المزيد من المآسي.

والحقيقة هي أن العنف الجامح وانتهاكات القانون الدولي الإنساني هي أحد الدوافع الرئيسية للتشريد القسري. فأطراف النزاعات المسلحة - سواء كانت دولاً أو جهات فاعلة غير رسمية - تهجم عشوائياً وتحتجز تعسفاً وتعذب وتغتصب وتهجر قسراً ملايين الناس، وتدمر المنازل والمدارس بصورة غير مشروعة. أو إنهم يهاجمون من يقدمون المساعدة، كما حدث مرة أخرى مباشرة بعد ظهر هذا اليوم في سورية، كما يتضح من الهجوم الوحشي على قافلة للهلال الأحمر العربي السوري. ويعني الأثر التراكمي لعنف من هذا القبيل أن الناس قد لا يكونون قادرين على الحصول على الخدمات الأساسية أو الحفاظ على سبل عيش مستدامة.

كما يؤدي العنف المزمّن إلى التشرّد في الأماكن التي لا تشهد نزاعات مسلحة. فيجبر القتل والعنف الجنسي والتخويف الناس على التنقل ويمنع الاستثمار في الخدمات الأساسية وإمكانية الوصول الآمن إلى المدارس والعيادات الطبية. ويجب علينا أن نعمل معاً، من أجل معالجة الأسباب الجذرية للتحركات الواسعة النطاق للمهاجرين، لتحسين احترام القانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان وقانون اللاجئين والأطر القانونية الأخرى التي تحمي الناس من آثار العنف. ويجب على الدول أن تتأكد من أن السياسات التي تنتهج، في الاستجابة لاحتياجاتهم، لا تولد معاناة إضافية. فعدم الإيذاء مبدأ بالغ الأهمية.

وينبغي لواقعي السياسات أن يستمعوا إلى الأفراد والمجتمعات المتضررة، ويجب التعاون معهم للتوصل إلى الحلول. وإلا فإن المهجرين سيدفعون إلى حالات تبعية غير ضرورية، في وقت أكثر ما يحتاجون إليه فيه، بعد الوفاء

فإن الإعلان لا يمكن أن يكون إلا خطوة أولى نحو تحقيق تلك الأهداف، خطوة يجب اتباعها من قبل العديد من الآخرين إذا ما أردنا حماية المحتاجين والتخفيف عن البلدان التي تتحمل العبء الأكبر في أزمة اللاجئين العالمية.

إنه لإنجاز كبير بأن تعمل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة البالغ عددها ١٩٣ دولة، معا للتعهد بالتزامات قوية فيما يتعلق باللاجئين والمهاجرين، وأن تعترف بمسؤوليتها المشتركة عن إدارة حركات الهجرة الإنسانية بطريقة إنسانية وحساسة ورؤوفة محورها الإنسان، على نحو ما دعا إليه الإعلان. ولكن قد يكمن أعظم إنجاز في أن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ستواصل اتخاذ خطوات ملموسة للغاية نحو تطبيقه بشكل عملي.

وسيكون اعتماد الاتفاقات العالمية بشأن اللاجئين والهجرة الآمنة والمنظمة والقانونية بحلول عام ٢٠١٨ دليلا حيا على قدرة الدول الأعضاء على تحويل الأقوال إلى أفعال والتغلب على الثغرة في التنفيذ. سيكون العامان المقبلان فترة حاسمة في هذا الصدد، والمركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة يقف على أهبة الاستعداد لدعم الدول الأعضاء فيها وجميع الأصدقاء والشركاء الدوليين في تلك العملية الهامة.

الرئيس المشارك بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد إياد أمين مدني، الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي.

السيد مدني (منظمة التعاون الإسلامي) (تكلم بالإنكليزية): وفقا لأحدث الاتجاهات العالمية وتقرير مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، فإن الـ ٥٧ دولة الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي عليها أن تجابه حوالي ٣٧,٧ مليون من اللاجئين والأشخاص المشردين داخليا، وهو ما يمثل ثلثي مجموعهم في العالم. وإذا أخذنا في الحسبان أحد أقدم النزاعات وأزمات اللاجئين في العالم، والتي تشمل ٥,٢ ملايين لاجئ فلسطيني مسجلين لدى وكالة الأمم المتحدة

من القطاعات في الاقتصادات والمجتمعات في بلدان المقصد والمنشأ على السواء لن تعمل بدون الإسهامات القيمة التي يقدمها المهاجرون الدوليون.

ولكن يتعين على العديد منهم الوصول إلى وجهاتهم بطريقة خطيرة وغير نظامية، حيث يكونون عرضة للاستغلال والعمل في ظروف غير إنسانية أو مواجهة التحامل وكره الأجانب والتمييز. وكل هذا يحدث في عالم عالم يتزايد فيه الترابط ويعتمد على تبادل المواهب والمهارات والمعرفة بشكل مستمر.

وتحديات اليوم هي تحديات عالمية، وكذلك فرص اليوم. والتحديات تتطلب استجابات عالمية تستند إلى المسؤولية المشتركة، ولن يتم تسخير الفرص المتاحة إلا عندما تصبح رؤية الهجرة الآمنة والمنظمة والقانونية خيارا واقعا للجميع.

ويمثل إعلان نيويورك من أجل اللاجئين والمهاجرين (القرار ١/٧١) خطوة ملحوظة وحاسمة في وضع إطار عالمي جديد لحماية اللاجئين وإدارة الهجرة بشكل أفضل وأكثر أمانا. وهو يجسد تغييرا في التفكير لم يعد ينظر بموجبه إلى حماية اللاجئين والنازحين على أنها مصدر قلق للبلدان القريبة من النزاع أو البلدان الواقعة على امتداد مسارات الهجرة فحسب، بل هي مسألة يتعين على المجتمع العالمي أن يستجيب لها، وأن يتصرف حيالها ويدعمها ككل، بصرف النظر عن مكان ظهور الأزمة. ويعكس الإعلان أيضا تفكيراً جديدا عندما يشدد على أن هذه الاستجابات العالمية يجب أن تأخذ في الاعتبار القدرات والموارد المختلفة المتاحة للدول. ولا ينبغي لأحد أن يتدخل تماما، كما لا ينبغي أن يثقل كاهل أحد.

وأخيرا وليس آخرا، يؤكد الإعلان على فهم الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية باعتبارها ميزة ليس للمهاجرين وأسرههم فحسب، ولكن أيضا للدول والاقتصادات والمجتمعات التي تستفيد من هذه الحركات بشكل كبير. وعلى الرغم من ذلك،

خامسا، ينبغي لنا أن نجد السبل الكفيلة بتمكين اللاجئيين من الناحية الاقتصادية وتخفيف العبء على المجتمعات المضيفة، مع كفالة ألا تتأثر هذه المجتمعات سلباً.

سادسا، ينبغي أن تستند الحلول الدائمة للاجئين إلى العودة الطوعية، ويؤمل أن يكون ذلك في سياق السلام. وحيثما كان ذلك ممكنا ومجديا، يمكن أيضا متابعة الإدماج والتوطين في أماكن أخرى.

سابعاً، علينا العمل معا بفعالية لمواجهة السياسات السلبية، والعنصرية، وكرهية الأجانب والمواقف الموجهة إلى اللاجئين. ثامنا، ستكون خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ عرضة للتقويض إذا لم يعط المجتمع الدولي حركات النزوح الكبرى للاجئين والمهاجرين الأولوية التي تستحقها.

بوصفنا مجتمعا دوليا علينا أن نقر بأننا خذلنا الملايين من اللاجئين في جميع أنحاء العالم، وأنه يتعين علينا القيام بجهود أفضل بكثير. وستسعى منظمة المؤتمر الإسلامي إلى القيام بدور أكثر نشاطا وفعالية في الحد من معاناة اللاجئين والأشخاص المشردين وستعزز شراكتها مع منظومة الأمم المتحدة، وبخاصة مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومنظمة الهجرة الدولية، وكذلك مع الشركاء الآخرين، من أجل تحقيق أهدافنا المشتركة في مواجهة هذا التحدي الإنساني الهام.

الرئيس المشارك بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد الحو المربوح، رئيس الجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط.

السيد المربوح (الجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط) (تكلم بالفرنسية): بالنيابة عن الجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط، التي يشرفني أن أكون رئيسها، أعرب عن امتناني لهذه الفرصة لسماع صوت الجمعية البرلمانية للاستماع إليها في اجتماع اليوم الهام والمكرس لواحدة من المشاكل الرئيسية التي تواجهها منطقة البحر الأبيض المتوسط.

لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، فإن أكثر من ٧٠ في المائة من الأشخاص المشردين قسرا في العالم هم من الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي.

لقد كان العالم الإسلامي دائما في غاية السخاء عند استضافة اللاجئين، وهذا ليس من غير المعتاد، حيث إن السخاء جزء لا يتجزأ من تقاليدنا وقيمنا الإسلامية، التي تتوافق تماما مع المبادئ الحديثة للقانون الدولي للاجئين. وفي ذلك السياق، أود أن أبدي ثماني نقاط موجزة.

أولا، من أجل إنهاء معاناة ملايين اللاجئين، علينا أن نكون أكثر فعالية في سعينا إلى معالجة الأسباب الجذرية لحالات اللاجئين التي طال أمدها والوصول إلى حلول مستدامة لصالحهم في جميع أنحاء العالم. ولا يمكن للنظام الإنساني أن يستمر إلى أجل غير مسمى في دفع ثمن الفشل السياسي في حل النزاعات. ثانيا، يتعين علينا أن نكون أكثر فعالية في منع الأزمات وحلها قبل أن نخرج عن نطاق السيطرة.

ثالثا، لا يزال الوصول إلى اللاجئين والأشخاص المشردين داخليا وحمائتهم يشكل تحديا هائلا في العديد من حالات الأزمات، وهذا يتطلب حولا فعالة تحترم القانون الإنساني الدولي.

رابعا، إن النظام الإنساني الدولي بحاجة إلى إصلاح إذا أريد له أن يكون قادرا على الاستجابة بفعالية أكبر للتحديات المتزايدة التي يطرحها اللاجئون وضمانة تقاسم مسؤولية وعبء استضافة اللاجئين بين أعضاء المجتمع الدولي بشكل أكثر إنصافا. وفي غضون ذلك، يجب توفير الدعم الكافي إلى البلدان التي تتحمل العبء الأكبر في أزمة اللاجئين الحالية. إن سبعا من البلدان العشر الكبرى المستقبلية للاجئين اليوم هي من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، وهي تتحمل ما يفوق نصيبها العادل من عبء اللاجئين العالمي.

وكمثال على التهديد الجديد الذي تشكله الهجرة الناجمة عن تغير المناخ، نشير إلى بحيرة تشاد، مورد المياه في المنطقة دون الإقليمية من أفريقيا جنوب الصحراء ومنطقة الساحل. بحيرة تشاد تفقد مساحات من مسطحاتها كل عام بسبب الجفاف والاحترار العالمي. ويؤثر ذلك على أكثر من ١٥٠ مليون نسمة من سكان المنطقة، ويقدر الخبراء أن هذا العدد سيتضاعف عما قريب. بالتالي، وما لم تتحقق التنمية الاقتصادية أو يحدث عكس مسار التغير في الاتجاهات المناخية، سيتجه سكان تلك المنطقة لا محالة إلى أوروبا عبر البحر المتوسط.

الرئيس المشارك بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد جو توماس، المدير التنفيذي للشركاء في مجال السكان والتنمية.

السيد توماس (الشركاء في مجال السكان والتنمية) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أهنئ الجمعية العامة لاعتماد إعلان نيويورك بشأن اللاجئين والمهاجرين (القرار ١/٧١)، في هذا الاجتماع الرفيع المستوى بشأن معالجة التحركات الكبيرة للاجئين والمهاجرين. وشركاء في مجال السكان والتنمية، وهو تحالف بين الحكومات يضم ٢٦ بلداً نامياً، ما يمثل أكثر من نصف سكان العالم، يؤيد إعلان نيويورك تأييداً تاماً. ونود أن نسجل تقديرنا للعملية الناجحة والشاملة للمفاوضات الحكومية الدولية التي أفضت إلى اعتماد اتفاق عالمي بشأن الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية.

إن تاريخ الحضارة يقوم على أساس تنقل السكان. فالناس ينتقلون من مكان إلى آخر لأسباب عديدة، بما في ذلك تحسين الفرص الاقتصادية أو الهروب من العنف والفقر وانعدام الأمن الغذائي والاضطهاد والتمييز والإرهاب وانتهاكات حقوق الإنسان. والتنقل البشري اليوم ينمو بمعدل أسرع من سكان العالم. وفي عام ٢٠١٥ وحده، تجاوز عدد اللاجئين ٢٤٤ مليون شخص.

والبحر الأبيض المتوسط، مهد الحضارات، أصبح اليوم مقبرة كبيرة للآلاف من الرجال والنساء والأطفال الذين يجازفون بأرواحهم هرباً من الفاقة واليأس والحرب والعنف. ولطالما أكدت الجمعية البرلمانية للبحر المتوسط من خلال منبرها البرلماني أن تلك الظاهرة المأساوية تتطلب نهجاً جديداً أكثر اتساقاً يقوم على تقاسم المسؤولية والتضامن، لا من حيث صلته باستضافة المحتاجين فحسب، ولكن أيضاً فيما يتعلق بالأسباب الجذرية لتلك الظاهرة.

ودعم اللاجئين والمهاجرين مسؤولية مهمة. وعلى المجتمع الدولي أن يعمل وأن يقدم المساعدة لبلدان الخطوط الأمامية، كالأردن ولبنان وتركيا وإيطاليا واليونان، في منطقتنا، بل وفي دول شمال إفريقيا أيضاً، وخاصة المغرب، التي نثني على سياساتها الجديدة بشأن الهجرة واللاجئين، بعد أن أصبحت بلداً مضيفاً وتعمل على تقنين وضع عشرات الآلاف من اللاجئين. ولن يتوقف تدفق اللاجئين إلى أن يتأتى إيجاد حل دائم للعديد من بؤر التوتر ومناطق الحرب في البحر المتوسط. والمجتمع الدولي مطالب باتخاذ الإجراءات الضرورية لتحقيق تلك الغاية.

وتدفع المهاجرين سيظل في ازدياد ما لم تتحقق التنمية الاقتصادية والاجتماعية لبلدان جنوب البحر المتوسط ومنطقة الساحل، التي نعتبرها الآن منطقة شديدة القرب من البحر المتوسط. وأوروبا والهيئات الدولية مطالبة بالعمل من أجل تحقيق ذلك.

أخيراً، نود أن نسترعي انتباه الجمعية العامة إلى نوع آخر من الهجرة التي تشكل تهديداً لمنطقتنا، وهي الهجرة الناجمة عن تغير المناخ. ونحن نعلق كل آمالنا على المؤتمر الثاني والعشرين للأطراف، الذي سيعقد في مراكش، المغرب، في غضون بضعة أسابيع، لبدء إبطاء وتيرة تغير المناخ. خلاف ذلك، سنضطر للتعامل مع الهجرة الناجمة عن تغير المناخ بالملايين، حقاً بالملايين وليس بالآلاف التي نراها اليوم.

ونقدر للجمعية التزامها بتعميم المنظور الجنساني وتشجيع المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات، والاحترام الكامل لحقوقهن الإنسانية وحمايتهن. ونؤكد التزامنا بالعمل مع البلدان الأعضاء لمكافحة العنف الجنسي والعنف القائم على أساس نوع الجنس إلى أقصى حد ممكن وتسهيل الوصول إلى خدمات الرعاية الصحية الجنسية والإنجابية.

ويؤكد إعلان نيويورك وجود أشكال متعددة ومتشابهة من التمييز ضد اللاجئتين والمهاجرتين من النساء والفتيات. وإذ يقر بالإسهام الكبير للنساء وريادتهن في مجتمعات اللاجئتين والمهاجرتين، فإنه يحث المجتمع الدولي على العمل من أجل ضمان مشاركتها الكاملة والمساوية وذات الأهمية في هذا الجهد. ونحث جميع البلدان أيضاً على معالجة مكامن الضعف لدى المهاجرتين واللاجئتين إزاء مرض فيروس نقص المناعة البشرية واحتياجات الرعاية الصحية الخاصة، بما في ذلك الاحتياجات المتعلقة بالصحة الجنسية والإنجابية، ووضع الحلول وهيئة الفرص المحلية للاستجابة لتلك التحديات. وعلى المجتمع الدولي أن يلتزم بمكافحة كره الأجانب والعنصرية والتمييز في مجتمعاتنا ضد اللاجئتين والمهاجرتين وأن يتخذ التدابير لتحسين الدمج والشمول، حسب الاقتضاء، مع الإشارة بشكل خاص إلى الوصول للتعليم والرعاية الصحية والعدالة والتدريب اللغوي.

وشركاء في مجال السكان والتنمية ملتزمة تماماً بروح إعلان نيويورك، الذي من شأنه أن يعزز الجهود الحكومية الدولية لدفع جدول الأعمال لاعتماد اتفاق عالمي بشأن الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية. وعلاوة على ذلك، فإننا سنيسر ذلك الالتزام في إطار الشراكات بين بلدان الجنوب من خلال تقديم دعم أكبر لبناء القدرات، وتشجيع نقل السلع والتكنولوجيا والتشجيع على الحوار بشأن السياسات العام والدعوة وتبادل المعارف وتطوير الشراكات ودبلوماسية السكان.

وحطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ تقرر إقراراً تاماً بالإسهام الإيجابي الذي يقدمه المهاجرون لتحقيق النمو الشامل والتنمية المستدامة. والهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية ذات منافع وفرص كبيرة وإن كانت تبخس في كثير من الأحيان. والتحديات الكبيرة العابرة للحدود الوطنية للاجئين والمهاجرين تنطوي على تداعيات سياسية واقتصادية واجتماعية وتنموية وإنسانية. والتحديات المعقدة الناجمة عن النزوح القسري والهجرة غير النظامية في تحركات كبيرة تظهر بوضوح في أجزاء كثيرة من عالمنا اليوم.

وتلك الظواهر العالمية تقتضي نهجاً وحلولاً عالمية وتتطلب الالتزام الجماعي والعمل من جانب الدول. ولا يمكن لأي دولة أن تدير تلك التحركات وحدها. وبلدان الجوار أو العبور، ومعظمها بلدان نامية، تتأثر بشكل غير متناسب. كما أن قدراتها تستترف بشدة في حالات كثيرة، مما يؤثر على تماسكها الاجتماعي والاقتصادي وتنميتها. وعلى الجانب الآخر، يضطر اللاجئون والمهاجرون اللائسون للإقدام على مخاطر كبيرة والشروع في رحلات محفوفة بالمخاطر، قد لا يكتب البقاء على قيد الحياة للكثيرين خلالها.

ويؤكد الشركاء في مجال السكان والتنمية بقوة أن كل البشر يولدون أحراراً متساوين في الكرامة والحقوق، وأن لكل إنسان الحق في أن يُعترف به في كل مكان كشخص أمام القانون. وعلى الرغم من التزاماتنا بموجب القانون الدولي، الذي يحظر التمييز من أي نوع على أساس العرق أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الرأي السياسي أو غير السياسي، أو الأصل القومي أو الاجتماعي، فإن اللاجئتين والمهاجرتين يكابدون الاستجابات العنصرية وكره الأجانب بشكل متزايد في كثير من أنحاء العالم عادة. ونحن ندين بشدة أعمال ومظاهر العنصرية والتمييز الاجتماعي وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب ضد اللاجئتين والمهاجرتين.

من الآثار الكارثية للاحتراق العالمي والحروب جاءت نتيجة لظواهر كان للبشر دور فيها. وبالإضافة إلى الاتفاق العالمي بشأن الهجرة الآمنة والمنظمة والقانونية الذي يجري إعداده للتصدي لتلك الظاهرة، نحن بحاجة إلى نهج آخر يعتبر الهجرة العالمية حقاً لا تنازلاً، والمهاجرين مواطنين في العالم لا جناة. وفي بيئة تتسم بالعمولة وتميز بحرية حركة السلع والخدمات ورأس المال، ينبغي أن تكون هناك أيضاً إمكانية لحرية تنقل البشر.

في اتحاد أمم أمريكا الجنوبية، نحاول تعميق الشعور بمفهوم مواطنة أمريكا الجنوبية حتى يجري الاعتراف به كحق - حق في التنقل لـ ٤٣٠ مليون شخص من أبناء أمريكا الجنوبية، يود ٦٣ في المائة منهم الهجرة أو الانتقال إلى مكان آخر داخل منطقتهم. ولا يمكن أن نعتبر ذلك تدفقات هجرة عادية بل إنه وسيلة تعبير مشروع لأبناء مجتمع يعيشون في بيت كبير ويريدون التنقل في أنحاءه.

باختصار، إننا نرحب بالقوانين الدولية التي تسعى إلى الحد من أسباب الهجرة وتنظيم حركة الأشخاص بطريقة إنسانية. ويجب أن تدرج هذه اللوائح ضمن النطاق الواسع للمواطنة العالمية التي تسمح للأشخاص بالمشاركة في العمولة التي تركز اليوم بشكل كبير جداً على المال والمنتجات والخدمات والتكنولوجيا وتكاد لا تعير أي اهتمام للمسائل الاجتماعية وتنقل البشر.

الرئيس المشارك بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد ناريندر كاكار، المراقب الدائم عن جامعة السلام.

السيد كاكار (جامعة السلام) (تكلم بالإنكليزية): يتضح لنا بجلاء أن حركة اللاجئين والمهاجرين عبر الحدود الدولية قد وصلت إلى مستويات غير مسبوقة، حيث يضطر الأبرياء إلى الفرار من ديارهم بسبب النزاعات أو حالات

الرئيس المشارك بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد إرنستو سامير بيزانو، الأمين العام لاتحاد دول أمريكا الجنوبية.

السيد سامير بيزانو (اتحاد دول أمريكا الجنوبية) (تكلم بالإسبانية): نجتمع هنا في نيويورك لمعالجة موضوع المهاجرين واللاجئين الذي أصبح مأساة إنسانية على مستوى العالم. ولا يقتصر الأمر على مسألة المهاجرين السوريين الذين استأثروا بالاهتمام الإعلامي الدولي، بل هناك أيضاً أولئك الذين طردوا من كينيا نحو السودان، والفلسطينيين الذين تطردهم إسرائيل، واللاتينيين الذين تصدهم الولايات المتحدة عن اجتياز حدودها، والكوبيين الذين يعبرون أمريكا الجنوبية للوصول إلى الأراضي الأمريكية ويصبحوا مواطنين، وملايين الهايتيين الذين يُتركون لمصيرهم.

وللأسف فإن الاستجابة لتنقل المهاجرين المكرويين في جميع أنحاء العالم، وهم أقل من ٣ في المائة من سكان العالم، كثيراً ما أدت إلى اتخاذ تدابير أمنية وبناء معسكرات اعتقال جديدة وتدخل شرطة الهجرة ومنع الوصول إلى بعض المناطق وتشديد جدران. ويجري بناء هذه الجدران اللعينة، من على شاكلة جدار برلين، في مؤشر على العداء بين المناطق، كما رأينا خلال الحروب في العصور الوسطى. والجدار المكسيكي والجدار الإسرائيلي والجدار المغربي، كلها أمثلة على الجدران الصلبة والصعبة شأنها شأن نفوس البشر الذين أمروا بتشبيدها. إنها جدران تبت الشقاق بيننا وتقتلنا. والجدران هي أحدث تعبير عن استراتيجية تجسد ضالة الاهتمام الإنساني بالمهاجرين والتي تبدأ بفرض قيود جمركية مؤقتة وتنتهي بتدابير تفرضها الشرطة التي تعاملهم كمجرمين وتقسّم أسرهم وتحطمها.

ومن الواضح أن الهجرة القسرية للمهاجرين الذين فروا جراء العنف من بلدي، كولومبيا، على سبيل المثال أو للاجئين وطالبي اللجوء من ضحايا الاتجار بالبشر ولأولئك الفارين

ويأتي معظم الدعم الذي يقدمه المانحون في شكل مساعدات إنسانية لتلبية الاحتياجات الأساسية ويأتي التعليم من أجل التنمية البشرية ومنع نشوب النزاعات وتسويتها في مرتبة ثانوية. وكما يعلم الأعضاء، فقد أنشئت جامعة السلام عملاً بالقرار ٥٥/٣٥ لتوفر للبشرية مؤسسة دولية للتعليم العالي من أجل السلام بهدف تعزيز روح التفاهم والتسامح والتعايش السلمي بين جميع البشر. وتحقيقاً لهذه الغاية، وإلى جانب ما توفره الجامعة من برامج اقتصادية وتدريبية، فقد أنشأت صندوقاً للمنح الدراسية لتوفير التعليم في مرحلة الدراسات العليا بشأن مسائل السلام وتسوية النزاعات والتحول والمسائل المتعلقة بالأمن لحوالي ١٠٠ لاجئ سنويًا في حرمها الجامعي في سان خوسيه بكوستاريكا.

وفي عام ٢٠١٣-٢٠١٤ على سبيل المثال، نظمت جامعة السلام بنجاح برنامجاً رائداً لخدمة اللاجئين، نفذته المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. والتركيز المواضيعي لهذا البرنامج هو التدريب الأكاديمي بشأن السلام والنزاعات والمسائل المتعلقة بالأمن، بما في ذلك حقوق الإنسان والمسائل الجنسانية وبناء السلام. ويهدف البرنامج إلى تزويد اللاجئين بالمعرفة والمهارات العملية اللازمة لإيجاد وتنفيذ حلول دائمة للتحديات التي ستواجههم في البلدان المضيفة، وكذلك في بلدانهم الأصلية. وهو يساعد على تعزيز قدرات اللاجئين والمشردين داخلياً من خلال تزويدهم بالخبرة في المسائل المتصلة بالسلام والتي تسهم في إجراء حوار هادف وفعال وفي التعامل مع التحديات المعقدة التي تواجه مجتمع اليوم الذي يتميز بالعولمة.

وأخيراً، هناك حاجة ملحة إلى جعل التمويل المقدم للاحتياجات الإنسانية بشكل عام وللتعليم على وجه الخصوص أكثر قابلية للتنبؤ والاستدامة وزيادته إلى مستويات أعلى بكثير من تلك السائدة اليوم. ويجب على المجتمع الدولي

تشكل خطراً على حياتهم. وفي الوقت نفسه، تجري حركات نزوح كبرى لأشخاص يبحثون عن فرص اقتصادية واجتماعية أفضل في أماكن أخرى، ولكن رحلات هؤلاء الأشخاص يمكن أن تكون محفوفة بالمخاطر. إذ تنصدر قصص مروعة عن المآسي التي يواجهونها الأبناء يومياً. وقد حان الوقت لأن يتفق المجتمع الدولي على استجابة فعالة لهذه الأزمة.

ويجب على المجتمع الدولي أن يتعاون بروح المسؤولية المشتركة تجاه اللاجئين والمهاجرين في العالم. ويجب على مزيد من البلدان إعادة توطين مزيد من الأشخاص الذين أجبروا على ترك منازلهم. ولا بد أن يقف الجميع في كل مكان ضد مظاهر العداة التي يواجهها الكثير من اللاجئين والمهاجرين والأقليات. ويجب على المجتمع الدولي أن يحشد ما يكفي من الموارد لمعالجة هذه المشكلة الحاسمة الأهمية.

وهذا التحدي هو تحدٍ يمكننا بل ويجب علينا التصدي له معاً. وفي المقام أولاً، علينا أن نبذل كل جهد ممكن لمنع نشوب النزاعات وصون السلام. ومن أجل تحقيق هذا الهدف، يجب أن نستفيد من واحدة من أكبر وأجمع الوسائل لتمكين البشر وتحويل مجرى حياتهم، ألا وهي، والتعليم. ويضطلع التعليم بدور هام في حياتنا في إحلال السلام وصونه.

إن الظروف التي يعيش فيها اللاجئون تختلف عن المخيمات المجهزة والمراكز الجماعية أو الملاجئ المؤقتة أو أي ملاجئ على الإطلاق. فنصفهم يعيشون في مناطق حضرية، والكثيرون منهم حاصلون على قدر من التعليم، يتراوح ما بين المدرسة الثانوية والمرحلة الجامعية وحتى الدراسات العليا. ولكن أغلب اللاجئين ليس أمامهم سوى فرص ضئيلة عندما يتعلق الأمر بالتعليم العالي. وأبرز هذه النقطة الشاب الذي تكلم في هذا الصباح في الجلسة الافتتاحية نيابة عن المجتمع المدني ووزير خارجية قطر (انظر A/71/PV.3 و A/71/PV.4 على التوالي).

ويترتب على ذلك أن أي التزام في الإعلان ومرفقاته بالعمل من أجل معالجة التحركات الكبيرة للاجئين والمهاجرين يجب أيضاً أن يكون متسقاً مع حقوق الدول والتزاماتها بموجب القانون الدولي.

الرئيس المشارك بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): استمعنا إلى

آخر المتكلمين المدرجين في القائمة. أشكر جميع المشاركين على إسهاماتهم الثاقبة في الاجتماع الرفيع المستوى. إن مستوى المشاركة في هذا الاجتماع دليل على الأهمية التي توليها الدول الأعضاء لمسألة معالجة التحركات الكبيرة للاجئين والمهاجرين.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٣٥.

أن يدرك أنه من الضروري للغاية توفير التمويل الكافي في الوقت المناسب لجهود منع نشوب النزاعات وتلبية احتياجات اللاجئين والمشردين داخليا وتوفير التعليم لمن يتمتعون بمركز اللاجئين، وذلك إن كنا نريد النجاح في التخفيف من حدة الأزمة الإنسانية.

إن جامعة السلام تحت تصرف منظومة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي لدعم أعمال المنظمة، وفقا للولاية الممنوحة لها من قبل الجمعية العامة.

الرئيس المشارك بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي

الكلمة لممثل سنغافورة الذي سيتكلم في سياق شرح الموقف.

السيد تيو (سنغافورة) (تكلم بالإنكليزية): إن رئيس

الجمعية العامة، مراعاة للوقت، قد شجع الوفود صباح اليوم على تقديم أي شرح للموقف بعد اعتماد إعلان نيويورك من أجل اللاجئين والمهاجرين (القرار ١/٧١)، كجزء من بيانهم الوطنية في الجلسة العامة هذه. وفي هذا السياق، يأخذ وفدي الكلمة الآن لتعليل الموقف بعد اعتماد إعلان نيويورك بشأن اللاجئين والمهاجرين ومرفقاته.

ترحب سنغافورة باعتماد إعلان نيويورك التاريخي بشأن

اللاجئين والمهاجرين. وإذ نواصل العمل على إيجاد حلول دائمة للتعامل مع التحركات الكبيرة للاجئين والمهاجرين، لا بد لنا أن نسلم بأن فرادى الدول تتفاوت في ظروفها وقدراتها للاستجابة لهذه القضية الهامة. وكما أشار مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، ما من نهج موحد يناسب الجميع.

ونحن نرحب بتأكيد إعلان نيويورك على أن الالتزامات

المقطوعة يجب أن يراعى فيها اختلاف الواقع الوطني والقدرات الوطنية ومستويات التنمية، وينبغي أن تحترم السياسات والأولويات الوطنية، كما يرد في الفقرة ٢١ من الإعلان.